



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية
(البعد الاجتماعي ضمن محاور التعليم، الصحة)

منال محمد شكري حمّاد

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

2020م / 1440هـ

مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية
(البعد الاجتماعي ضمن محاور التعليم، الصحة)

إعداد

منال محمد شكري حمّاد

بكالوريوس إدارة أعمال، جامعة القدس المفتوحة / فرع القدس - فلسطين

المشرف: د. عبد الوهاب الصباغ

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، من معهد التنمية المستدامة/جامعة القدس- فلسطين.

2020م / 1440هـ



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة رسالة

مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية
(البعد الاجتماعي ضمن محاور التعليم، الصحة)

اسم الطالبة: منال محمد شكري حماد
الرقم الجامعي: (S1612647)

المشرف: الدكتور عبد الوهاب الصبّاغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (2020/01/15) من أعضاء لجنة المناقشة
المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الوهاب الصبّاغ
التوقيع:
2. مُمتَحناً داخلياً: د. شاهر العالول
التوقيع:
3. مُمتَحناً خارجياً: د. نايف جراد
التوقيع:

القدس - فلسطين

1441 هـ - 2020 م

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى روح أبي الطاهرة الذي وافته المنية
قبل مناقشة الرسالة بشهر

أهديها بكل حب وامتنان وشكر لجنتي على الأرض أُمي التي كانت تغمرني
بنظرات الفخر طوال سنوات الدراسة

أهديها إلى الأعمام والعزيمات وأخوتي وأخواتي وزوجة أخي لما كان لهم
الأثر الطيب والدعم الكبير لي أثناء مراحل حياتي

أهديها إلى أعمامي الأعمام وعائلتي الكريمة حفظهم الله وأدامهم

أهديها إلى كل صديقاتي واصدقائي على دعمهم المتواصل لي سواء في
العمل أو في الدراسة

كما وأحب أن أهديها إلى كل من مهّد لي طريق العلم والمعرفة في جميع
مراحل حياتي سواء معلمين أو مدربين أو أصدقاء

إقرار

أقرُّ أنا مُعدَّة هذه الرِّسالة أنَّها قُدمت إلى جَامعة القُدس، لنيلِ دَرَجَة المَاجِسْتير، وأنَّها نتيجة أبحاثي الخاصَّة باستثناء ما تمَّت الإشارة له حيثما ورد، وأنَّ هذه الدِّراسنة، أو أي جزء منها، لم يُقدِّم لنيل درجة عليا لأيِّ جَامعة أو مَعهد آخر.

التَّوقيع:..... منال شكري

الاسم: منال محمد شكري حمّاد

التَّاريخ: 2020/02/15 م.

شكر و عرفان:

يسرني التقدم بالشكر إلى جميع الأساتذة والإداريين في برنامج التنمية المستدامة في جامعة القدس، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل دكتور عبد الوهاب الصباغ لمتابعته وإشرافه على هذه الرسالة، وما زودني به من ملاحظات وتوجيهات كان لها الأثر الكبير لإخراج هذا البحث المتواضع إلى حيز الوجود ومتابعته الحثيثة للرقى بمستوى الرسالة حتى بعد المناقشة.

كما أتقدم بالشكر الكبير إلى المؤسسات التعليمية والصحية في محافظة القدس والضواحي التي سمحت لي باستكمال دراستي، والاهتمام برسالة العلم والتعليم، ولكل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لي العون وزودني بالمعلومات اللازمة

الباحثة

منال حماد

مصطلحات الدراسة

تبحث هذه الدراسة في مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية (البُعد الاجتماعي ضمن محور التعليم والصحة) وقد وردت مفاهيم تخدم هذه الدراسة، ولهذه المفاهيم والمصطلحات تعريفات نظرية وأخرى إجرائية، وقد تم اعتماد التعريفات الآتية:

التنمية المستدامة: هي التنمية القابلة للإستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، القابلة للإدامة، التنمية التي لا تتعارض مع البيئة، وتفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل دون الاخلال بقدرة الأجيال القادمة والتي تركز أساساً على الأبعاد البيئية والاقتصادية والعوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية. (تقرير بورتلاند 2011)

الأمم المتحدة : هي منظمة دولية تم انشاؤها في عام 1945، وتتكون حتى الآن من 193 دولة عضو. وتسترشد الأمم المتحدة في مهمتها وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها. حيث يتضمن مجال عملها العمل على قضايا تواجه الإنسانية في القرن الـ21، مثل قضايا السلم والأمن وتغير المناخ والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان ونزع السلاح والإرهاب وحالات الطوارئ الصحية والإنسانية والمساواة بين الجنسين و الحوكمة وإنتاج الغذاء وغيرها كثير. (الموقع الرسمي للأمم المتحدة، 2018)

أهداف التنمية المستدامة: هي عبارة عن 17 هدف تم اعتمادها لخطة التنمية المستدامة من العام 2015 وحتى عام 2030 بمصادقة 193 دولة بهدف تحرير البشرية من طغيان الفقر والجوع والخوف والعنف وحفظ كوكب الأرض ضمن بيئة سليمة متوازنة وإنشاء عالم قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود والعدالة والكرامة والمساواة دون اقصاء "حتى لا يتخلف أحد عن الركب" (الأمم المتحدة، 2015).

البُعد الاجتماعي: هو النظام الذي يحقق العدالة المجتمعية في توزيع الموارد وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والمساواة والمشاركة المجتمعية الفاعلة والإستخدام الكامل والأفضل للموارد البشرية على أساس حق الإنسان والمجتمع في العيش في بيئة نظيفة وسليمة (جلال أحمد، 2017).

التنمية الاجتماعية: هي تطور البشر في علاقاتهم المشتركة وهي سلسلة من العمليات الإدارية المخطط لها مسبقاً تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تؤدي إلى استغلال الطاقات والجهود الاستغلال الأمثل

وتحفيز جهود الدولة للقطاعات العامة التابعة لها وإيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين(معتمص اسماعيل، 2015).

منظمة اليونسكو (UNESCO): هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهي وكالة خاصة بالأمم المتحدة تأسست عام 1945 تتألف من 195 دولة عضو ويقع مقرها الدائم في باريس بفرنسا والتي تهدف منذ بداية تأسيسها إلى المساهمة في إحلال السلام والأمن عن طريق رفع مستوى التعاون بين دول العالم في مجالات التربية والتعليم والثقافة من أجل إحلال الاحترام العالمي للعدالة ولسيادة القانون ولحقوق الإنسان ومبادئ الحرية الأساسية (الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو، 2018)

التحليل القطري المشترك: وهو تقرير أصدره فريق الأمم المتحدة القطري للأرض الفلسطينية المحتلة 2016 والذي ينص على عدم ترك أحد خلف الركب من خلال التركيز على الفئات الأشد ضعفاً في فلسطين والذي يسعى إلى تحديد العوامل الرئيسية التي تساهم في ضعفهم والتحديات التي تواجههم في ظل مسيرة التنمية في فلسطين ضمن سياق أهداف التنمية المستدامة 2030 كما ويركز التقرير على الأسباب التي تجعل بعض الفئات أكثر حرماناً من غيرها في فلسطين في ظل الاحتلال الإسرائيلي من أجل الاستفادة من مكتسبات التنمية في فلسطين (فريق الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، 2016)

المؤشر: هو تعبير رقمي مُطلق أو نسبي أو تعبير لفظي عن وضع سائد أو عن حالة معينة (أمنة علي، 2015)

مؤشر التعليم: هو الدلالة التي تصف بعض ملامح النظام التعليمي في ضوء معايير معينة محلية أو دولية وبالتالي فهي تقدم مقياساً شبه موضوعي لابتعاد أو اقتراب النظام التعليمي من تحقيق هدف ما (دليل المؤشرات التعليمية، 2018)

مؤشر الصحة: هو مجموعة من الخصائص القياسية المصممة لوصف جانب معين من الصحة أو أداء النظام الصحي (منظمة الصحة العالمية، 2015)

مؤشر دافوس: هو مؤشر لقياس معايير و جودة التعليم عالمياً للمرحلة الابتدائية والمرحلة الجامعية حيث يعتمد التقرير على 12 معيار وهي (المؤسسات الابتكار وبيئة الاقتصاد الكلي، التعليم الجامعي، التدريب والصحة، التعليم الأساسي، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل وتطوير سوق المال، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق، تطوير الأعمال والابتكار)، (المنتدى الإقتصادي دافوس، 2018)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان معرفة مدى إمكانية تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "ضمن محور البعد الاجتماعي والتعليم والصحة" في ضوء أهداف الخطة الإستراتيجية التنموية للسلطة الوطنية الفلسطينية (2017-2022) من خلال واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم، الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم الجيد والشامل للجميع، وتطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم، وتطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين نوعية التعليم، وتطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع، وأخيراً تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر الإرتقاء بصحة المواطن ورفاهيته.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي. ومن أجل تلك الغاية تم تصميم استبانة للحصول على البيانات اللازمة لهذه الدراسة وتم توزيعها على عيّنة من مجتمع الدراسة المكوّن من المعلمين والإداريين في المدارس والأطباء والإداريين في المستشفيات، ضمن منطقة قرى جنوب شرق القدس (العيزرية، أبوديس، السواحة الشرقية، الشيخ سعد، تجمع عرب الجهالين، عناتا، حزما) وبلغ عدد أفراد هذه العيّنة العشوائية البسيطة الميسرة (108) من العاملين في قطاع التعليم و(42) من العاملين في القطاع الصحي وبعد جمع البيانات عولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS).

و توصلت الدراسة إلى نتائج عدة كان أهمها: أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ووفقاً لآراء المعلمين وما ورد في الخطة الاستراتيجية من غايات وأهداف وأنشطة ملتزمة، ولكن بدرجة متوسطة في تفعيل وانجاز الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة العالمية وهو ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. وكذلك كانت النتيجة متوسطة بمدى التزام السلطة الفلسطينية بتفعيل وتحقيق هذا الهدف من خلال بناء مرافق تعليمية تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع .

لكن جاءت النتائج بأن وزارة التربية والتعليم تعاني من ضعف في تطبيق الغاية (ضمان التعليم الكامل والشامل للجميع) وذلك نتيجة إلى عدم متابعة الطلبة المتسربين من المدارس، بالإضافة إلى أن تغيير المنهاج الفلسطيني بشكل مستمر وغير مدروس بشكل عميق واشمل لم يحقق، أي تطور في قطاع التعليم الأكاديمي والمهني وقل من تطوير العملية الإبداعية وتوسيع المدارك الفكرية لدى الطالب كما وقل من التطوير الإيجابي للمنهاج .

أما حول مؤشر الصحة فإن آراء المبحوثين أظهرت بأن وزارة الصحة الفلسطينية ملتزمة وبدرجة متوسطة في تفعيل أهداف التنمية العالمية المستدامة الهدف الثالث (الصحة للجميع) وذلك من توفير مراكز صحية في كل تجمع سكني، وكذلك من خلال العدالة في توزيع الأدوية والعلاجات للأمراض المزمنة، وأنها ملتزمة وبدرجة متوسطة أو أقرب إلى الضعيفة في تطبيق اللوائح والأنظمة الخاصة بسلامة الطعام والغذاء، من خلال المتابعة الميدانية الدورية، وأنها تعاني من ضعف الامكانيات وخاصة نقص عدد الاسرة ، ونقص في الامكانيات والمهارات لإدارة النفايات الصلبة داخل التجمعات السكنية.

وبناء على النتائج السابقة خرجت الدراسة بعدة توصيات لمؤشر التعليم أهمها:

ضرورة إعداد بيئة صالحة للتعليم والتعلم، من خلال تحديد احتياجات الطلبة والمعلمين في المقام الأول، ودراسة واقعهم قبل الإقدام على أية خطوة تتعلق بتحسين المناهج وإجراء تقويم خارجي للمناهج الفلسطينية من قبل المعلمين أنفسهم ومن قبل جهات مستقلة محايدة، وضرورة إنشاء مدارس تعليم تقني أو مهني في كل محافظة نظراً للتوجه الجديد إلى سوق العمل، والذي لا يحتاج إلى مؤهلات جامعية للإنخراط فيه، كيف يكون المعلم الفلسطيني هو الأساس في العملية التعليمية وأن يتم الإهتمام بالمعلم ورعايته اقتصادياً، واجتماعياً، ومهنياً باعتباره حجر الزاوية في قيادة العملية التعليمية سواء في المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة أو المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية، وربط مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية لمنظومة التعليم مع ضرورة تفعيل الجوانب التطبيقية لعملية التعلم، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية في المجالات العلمية والتقنية، وضرورة وضع قوانين رادعة لكل الأطراف التي لها علاقة بعملية التعليم لضمان عدم حدوث أية تجاوزات أو اعتداءات على أي طرف.

أما فيما يتعلق بمؤشر الصحة فقد خرجت الدراسة بالتوصيات التالية: ضرورة تخصيص موازنة خاصة لإدارة النفايات الصلبة داخل التجمعات السكنية، وتوفير أماكن خاصة بعيدة عن التجمعات السكنية لمعالجة النفايات الصلبة وغير الصلبة، وضرورة تشديد الرقابة على القطاع الخاص وخصوصاً أصحاب مقالع الحجارة والمصانع وخاصة التي تكون بين تجمعات سكنية لما لها من أضرار على المستوى البعيد على صحة الإنسان والحيوان والنبات، وإيجاد حلول سريعة لمشكلة نقص الأسرة داخل المستشفيات الفلسطينية في ظل الغاء التحويلات الطبية إلى مستشفيات الداخل المحتل أو إلى الأردن، وضرورة تفعيل قوانين صارمة وعادلة لمحاسبة المسؤولين عن الأخطاء الطبية داخل المستشفيات الفلسطينية، وأخيراً وضع قوانين رادعة لأي تجاوز

أو اعتداء يحصل على الطواقم الطبية أو مقرات المستشفيات أو المراكز الصحية لضمان عدم حدوث أية تجاوزات أو اعتداءات على أي طرف .

Abstract

This study aims to show to what extent the sustainable development goals, which were set by the United Nations Development Program, can be achieved "within the social dimension of education and health" in light of the goals of the development strategy plan of the Palestinian National Authority (2017-2022) through the Palestinian National Authority's implementation of the education indicator, Health as defined by the sustainable development indicators of the United Nations Development Program by the implementation of the Palestinian National Authority for a quality and inclusive education index for all, the implementation of the Palestinian National Authority for the index to improve enrollment and stay in education, the application of the Palestinian National Authority For the index to improve the quality of education, the Palestinian National Authority applied the index to provide comprehensive health care services for all, and finally the Palestinian National Authority applied the index to improve the health and welfare of citizens.

To achieve the goals of this study, the descriptive approach was used and for that purpose a questionnaire was designed to obtain the necessary data.

The questionnaire was distributed to a sample of the study community consisting of teachers and administrators in schools, doctors and administrators in hospitals within the villages of southeast Jerusalem (Al-Eizariya, Abu Dis, Al-Sawahrah Al-Sharqiyah, Sheikh Saad, the Arab community of Jahalin, Anata, and Hizma). The number of individuals in this simple randomized sample was 108 workers in the education sector and (42) workers in the health sector. After collecting the data, it was statistically treated using the statistical packages program for foreign sciences. Sparkle (SPSS).

There were several results, the most important one was that in accordance with the opinions of teachers, the goals and objectives contained in the strategic plan, The Palastenian Ministry of Education is committed to activating and achieving the fourth goal of the global sustainable development goals, which is to ensure good equitable and inclusive education for all and enhance learning opportunities. The result was average for the extent of the Palestinian Authority's commitment to activating and achieving this goal by building educational facilities that take into account gender differences, disabilities, children, raising the level of existing educational facilities, creating an effective educational environment which is safe and violence-free for all.

However, the results indicated that the Ministry of Education suffers from a weakness in the implementation of the goal (ensuring full and comprehensive education for all) as a result of the failure to follow the students who drop out of schools, in addition to the fact that changing the Palestinian curriculum continuously and is not studied deeply and thoroughly has not achieved any development in the acadimic and professional education, so there was a decline in the development of the creative process , the student's intellectual perceptions, and the positive development of the curriculum.

As for the health index, the opinions of the respondents showed that the Palestinian Ministry of Health is committed to activating the goals of sustainable global development to a moderate degree. The third goal of (health for all) is to provide health centers in every residential community as well as through justice in the distribution of medicines and treatments for chronic diseases and that they are committed to, at an average degree or closer to weak, applying food and food safety regulations and systems through periodic field follow-up, and they suffer from weak

capabilities, especially the lack of beds, capabilities and skills of managing solid waste within residential communities.

Based on the previous results, the study came out with several recommendations for the education index, the most important of which are:

The need to prepare a suitable environment for teaching and learning by identifying the needs of students and teachers in the first place, studying their reality before taking any step related to improving the curricula and conducting an external evaluation of the Palestinian curriculum by the teachers themselves and by neutral independent bodies, the necessity of establishing technical or vocational education schools in each Governorate due to the new orientation to the labor market that does not require university qualifications to get involved in , the Palestinian teacher is the basis in the educational process and that the teacher be cared for and nurtured economically, socially, and professionally as a cornerstone in leading the educational process. In government schools, private schools, or schools affiliated with UNRWA, linking the outputs of education and training institutions to the actual needs of the education system with the need to activate the applied aspects of the learning process, expanding the absorptive capacity of educational institutions in the scientific and technical fields, the need to establish deterrent laws for all parties that have a relationship In the process of education to ensure that there are no abuses or attacks on any party.

As for the health index, the study came out with the following recommendations, the necessity of allocating a special budget for solid waste management within populated areas and providing special places far from them for the treatment of solid and non-solid waste, the need to tighten control on the private sector, especially owners of stone quarries and factories, especially that are between communities Population because of its long-term damages to human, animal and plant health,

finding quick solutions to the problem of family shortages inside Palestinian hospitals in light of canceling medical transfers to the occupied home hospitals or to Jordan, the need to activate Strict and fair for those who make medical errors inside Palestinian hospitals , and finally, they put in place deterrent laws for any abuse or assault on medical personnel, hospital headquarters, or health centers to ensure that no violations or attacks on any party occur.

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعتبر التنمية من القضايا المهمة التي شهدتها الساحة العالمية إبان الحرب العالمية وقد تزايدت جِدّة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد نشأت مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة UN وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وما انبثق عن هذه المؤسسات مثل اليونيسيف UNISIF واليونسكو UNSCO ومنظمة الصحة العالمية وغيرها العديد من المؤسسات التي كان من أهدافها ونشاطاتها مساعدة الدول التي تعاني من تخلف على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية.

وقد حُظيت قضايا التخلف والتنمية باهتمام متعاظم في معظم البلاد النامية منذ حصولها على الاستقلال والتحرر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حاولت غالبية دول العالم الثالث تحقيق التنمية في دولها وفي مجالات عديدة فقد عملت على تطبيق سياسات واستراتيجيات وأساليب متعددة للخروج من التخلف بأبعاده المختلفة وتحقيق التنمية كهدف منشود.

وفي عام 1995 في ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في عصر الاقتصاد العالمي الجديد، وتزايد الفقر والبطالة والامية واللامساواة الاقتصادية والاجتماعية عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن -الدنمارك- وكان الموضوع الأساسي هو "وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية"، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسية.

حيث توصل هذا المؤتمر الذي حضره ممثلو 186 بلداً منهم 117 رئيس دولة أو حكومة، إلى اتفاق مهم تعهدت البلدان بموجبه العمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية والعمل وبمزيد من الاصرار والارادة من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق فرص عمل للعمالة الوطنية، كما وتم الاتفاق على برنامج عمل مكون من مائة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان. (زكريا خنجي، 2019)

وبعدها بعقدين تم عقد اجتماع في سبتمبر 2015 بتواجد رؤساء الدول والحكومات في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة خرجت هذه القمة بمجموعة من الأهداف والمقاصد تم الاتفاق عليها من أجل القضاء على الفقر وضمان الكرامة ونوعية الحياة الجيدة للجميع والتي تتألف من 17 هدافاً و169 مقصداً، حيث تمثل إطاراً للشراكة بين الدول المتقدمة والنامية للتصدي للتحديات العالمية الراهنة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة33 (تقرير الأمم المتحدة، 2015)

وتوفر هذه الأهداف استهدافات محددة وآليات تنفيذية واضحة للبلدان كافة تعتمد عليها وفقاً لأولوياتها والتحديات التي تواجهها ومن الجدير ذكره بأن العالم بدأ يعتمد توجه العولمة أكثر من كونه مجتمع إنساني حيث أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ذات حضارة واحدة اي قرية كونية واحدة، ذلك بالإضافة إلى سرعة التغيرات وبشكل كبير جداً وما أفرزته الثورات العلمية التكنولوجية من ثورات في الإلكترونيات والإعلام والاتصالات.(الهام شيلي، 2014).

وتجدر بنا الإشارة إلى أن هنالك حقيقة واضحة هي أن الدول المتقدمة تسير بخطى واسعة نحو المزيد من التقدم والتطور بإعتبار أن هذه الخطى هي التي تساهم في احداث الثورة العلمية والتكنولوجية للإستفادة من عوائدها المالية بينما الدول النامية لازالت تعاني من آثار التخلف وتحاول جاهدة إلى الإلتحاق ببعض مسارات هذا التطور لتحقيق التنمية .(الهام شيلي، 2014).

وكجزء من التزام دولة فلسطين بمتابعة خطة التنمية المستدامة(2016-2030) وتنفيذها، رغم الخصوصية المتمثلة بالاحتلال الاسرائيلي من انعكاسات تمثلت بالقيود والتحديات يفرضها على سياسات وبرامج وخطط الدولة الفلسطينية التنموية التي أثرت وبشكل كبير على قدرة الحكومة الفلسطينية على تقديم الخدمات العامة الشاملة والكافية لكافة المواطنين- سعت الدولة إلى توطين أهداف التنمية المستدامة بما يتلاءم مع السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني من أجل توفير حياة كريمة للمواطن الفلسطيني (إطار عمل الأمم المتحدة في فلسطين، 2018)

ومن خلال هذا الإلتزام فإن دولة فلسطين وبمساعدة من مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في فلسطين وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والقطاع الخاص تحاول تحقيق أهداف خطة عمل سنة 2030 بما يكفل عدم ترك الفئات الأشد ضعفاً في الأرض الفلسطينية المحتلة خلف الركب. (إطار عمل الأمم المتحدة في فلسطين، 2018) . وقد ركزت منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها في فلسطين مساعداتها الإنمائية على مدار الخمس سنوات (2016-2022)، على أربعة مجالات استراتيجية تدعم المحاور الواردة في أجندة السياسات الوطنية للحكومة، والمجالات الاستراتيجية الأربعة هي:

1. دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال؛
2. دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين؛
3. عدم ترك أحد خلف الركب: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع؛
4. عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية؛

ويأتي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتيجة مشاورات أجراها فريق الأمم المتحدة في فلسطين مع الحكومة والمجتمع المدني والأطراف ذات العلاقة الأخرى للتأكد من أنه يعكس الأولويات الوطنية (إطار عمل الأمم المتحدة في فلسطين، 2018)

2.1 مشكلة الدراسة

يفرض الاحتلال الإسرائيلي قيوداً هائلة على الحكومة الفلسطينية أدت إلى خلق بيئة خارجية معطّلة تعرقل جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز التقدم في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الأولوية لفلسطين، ورغم ذلك اتخذت الحكومة الفلسطينية التدابير اللازمة لإيجاد بيئة مواتية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها. محاولة الانضمام إلى ركب المجتمع الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المواطنين.

وهنا يجب أن نشير إلى أنّ قدرة الحكومة الفلسطينية على التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ستبقى مرهونة بجزء كبير بمدى توفير البيئة المواتية المتمثلة بشكل أساسي بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين الشعب الفلسطيني من الوصول لموارده الطبيعية والاستثمار فيها وتطويرها.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن دولة فلسطين حققت بشكل متوازٍ بعض أهداف الإنمائية للألفية، وعملت على تحقيق تطورات ملموسة على صعيد بناء قدرات المؤسسات الوطنية، حيث ساهم هذا التطور في دعم الترتيبات المؤسسية لرصد التزامات فلسطين الدولية. وقد استفادت الحكومة من تجربتها في العمل على الأهداف الإنمائية للألفية (1995-2015)، واستكمالاً للتجربة تسعى دولة فلسطين من خلال الترتيبات المؤسسية الحالية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2016-2030) وتعزيز شراكاتها مع الشركاء والمعنيين والسماح لأكثر عدد ممكن من المشاركة والانخراط الفعال في متابعة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها (الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة، 2030) وبناءً على ما سبق يمكننا طرح مشكلة البحث الرئيسية: في ضوء أهداف

وتطبيق الخطة الإستراتيجية التنموية للسلطة الوطنية الفلسطينية 2017-2022 هل يمكن تحقُّق أهداف التنمية المستدامة التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في محوري البُعد الاجتماعي التعليم والصحة؟

3.1 مبررات الدراسة:

كانت من أهم دوافع الباحثة في اختيارها لموضوع الدراسة ما يلي:

1. حداثة وأهمية موضوع الدراسة، حيث تعالج موضوع مهم لم تتوافر حوله دراسات كافية وبالشكل المطلوب. وتأتي حدائته من كون غالبية المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية تتناول نقاشات في مؤشرات التنمية المستدامة 2016-2030 تكون مرتبطة بشكل أو بآخر بناءً على رغبة المانحين وتكون نتائج البحث والعمل وفقاً لهذه المخرجات.
2. اثراء ورفد المكتبة بالمعلومات الحديثة والعلمية حول مؤشرات التنمية المستدامة ومدى تحقُّقها في المجتمع الفلسطيني نظراً لمحدودية الدراسات السابقة التي درست موضوع البحث في فلسطين مما قد يسد فجوة.
3. الخروج بنتائج وتوصيات تفيد المسؤولين المعنيين وقد تساعدهم في حال تم اعتمادها لتصويب وتعديل المسار المتعلق بتحقيق هذه المؤشرات وأخيراً الخروج بنتائج علمية يمكن أن تكون نقطة ارتكاز للباحثين المهتمين وفتح لآفاق بحثية مستقبلية في هذا الموضوع.
4. نظراً لطبيعة عملي في منظمة أهلية فقط أثير لدي التساؤل واختيار موضوع البحث، حول الفجوة بين المجالات الاستراتيجية للخطة التنموية الفلسطينية (2018-2022) المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب وبين المخرجات الملموسة على أرض الواقع في مؤشري التعليم والصحة.

4.1 أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تتمثل في مدى الاستفادة من نتائجها من قِبل الجهات المعنية والباحثين وغيرهم ويمكننا ايجازه بالآتي:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كون قياس وتقييم التعليم والصحة من الموضوعات الأساسية والهامة في المجتمع لما مالها من انعكاسات وأبعاد على القطاعات الأخرى، وبالتالي تسهم في التنمية المستدامة، وتشكل رافداً للقطاعات

الصناعية والانتاجية اللازمة للتنمية. وستضيف هذه الدراسة معرفة جديدة خاصة في مجالي مؤشرات التنمية المستدامة مؤشري (التعليم - الصحة)

الأهمية العلمية: إن نتائج هذه الدراسة ستكون مفيدة للإدارة العليا ومتخذي القرار في وزارتي التعليم والصحة؛ لأنها تقدم معلومات مهمة تساعد في الإرتقاء أو تصحيح رسم السياسات المناسبة لهذين المجالين، والذي يسهم بدوره في الحفاظ على المورد البشري الذي يجب أن يُتاح له فرصة الحصول على تعليم جيد وكذلك التمتع بصحة جيدة .

الأهمية الموضوعية: ستكون هذه الدراسة مكتملة للعديد من الدراسات الفلسطينية والعربية التي تطرقت إلى تطبيق مؤشرات الأهداف الإنمائية في بلدانها، التي تُضاف إلى المكتبة العربية عامة، وإلى المكتبة الفلسطينية حيث لا توجد دراسات عديدة وحديثة سلطت الضوء على هذين البعدين (التعليم، والصحة)، كما يمكن أن تكون توصيات هذه الرسالة نقطة انطلاق لإجراء دراسات وأبحاث أخرى وهي الدراسة الأولى من نوعها التي جمعت بين مؤشران مهمان من مؤشرات البعد الاجتماعي (التعليم والصحة) وحادثة هذه الدراسة حيث أن الفرق بينها وبين آخر دراسة تخصصت بمواضيع التنمية كانت في العام 2015

5.1 أهداف الدراسة

إنّ هذه الدراسة تطمح إلى تحقيق الأهداف الآتية:

الهدف الأول: التّعرف على واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم كما حدده مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتفرع منه الأهداف الفرعية التالية:

1. واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم الجيد والشامل للجميع؛

2. واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم؛

3. واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين نوعية التعليم؛

الهدف الثاني: التّعرف على واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر الصحة كما حدده مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتفرع منه الهدف الفرعي التالي:

1. واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع؛

2. واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر الإرتقاء بصحة المواطن ورفاهيته؛

الهدف الثالث: معرفة الفروق في استجابات المبحوثين حول واقع تطبيق مؤشر التعليم بفروعه تُعزى لخصائص المبحوثين الديمغرافية "الجنس-الموهل العلمي-سنوات الخبرة -العمر".

الهدف الرابع: معرفة الفروق في استجابات المبحوثين حول واقع تطبيق مؤشر الصحة بفروعه تُعزى لخصائص المبحوثين الديمغرافية "الجنس-الموهل العلمي-سنوات الخبرة -العمر".

6.1 أسئلة الدراسة

ولتحقيق أهداف الدراسة نطرح الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السؤال الثاني: ما واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السؤال الثالث: هل هناك فروق في استجابات المبحوثين حول واقع تطبيق مؤشر التعليم تُعزى لخصائص المبحوثين الديمغرافية "الجنس-الموهل العلمي-سنوات الخبرة -العمر".

السؤال الرابع: هل هناك فروق في استجابات المبحوثين حول واقع تطبيق مؤشر الصحة تُعزى لخصائص المبحوثين الديمغرافية "الجنس-الموهل العلمي-سنوات الخبرة -العمر".

7.1 فرضية البحث:

إنَّ الإجابة المؤقتة على الأسئلة السابقة تضمنتها الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: هناك فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، الموهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر).

الفرضية الثانية: هناك فروق ذات دلالة احصائية في استجابات المبحوثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، الموهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر).

8.1 نموذج الدراسة (المتغيرات)

للدراسة متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة

متغيرات مستقلة

الجنس

المؤهل العلمي

سنوات الخبرة

العمر

متغيرات تابعة

مؤشر التعليم ضمن الأسئلة
الأهداف التالية

مؤشر التعليم الجيد والشامل للجميع

مؤشر تحسين الالتحاق والبقاء بالتعليم

مؤشر تحسين نوعية التعليم

مؤشر الصحة ضمن الأهداف
التالية

مؤشر توفير خدمات الرعاية الصحية
الشاملة للجميع

مؤشر الإرتقاء بصحة المواطن
ورفاهيته

9.1 حدود الدراسة

لقد تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

إن الدراسة اشتملت على المعلمين والعاملين في المدارس في المناطق اللاحق ذكرها بغض النظر عن جهة الإشراف سواء مدارس حكومية، خاصة أو تابعة لوكالة الغوث الدولية وكذلك الأطباء والعاملين في المراكز الصحية سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص في منطقة قرى جنوب شرق القدس.

1. الحد الموضوعي: ستقتصر الدراسة على واقع انعكاس تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشرات التنمية " البعد الاجتماعي: التعليم والصحة " في ضوء أهداف التنمية المستدامة التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

2. الحد المكاني: قرى جنوب شرق القدس (العيزرية، أبوديس، السواحة الشرقية، الشيخ سعد، تجمع عرب الجهالين، عناتا، حزما)

1-الحد الزمني: تم انجاز هذه الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي 2019-2020

10.1 هيكل الدراسة

تشمل الدراسة على خمسة فصول وهي مقسمة كما يلي:

الفصل الأول: يعرض خلفية الدراسة وتشمل مقدمة الدراسة ومشكلتها وأهميتها وتفصيل هيكلية الدراسة

الفصل الثاني: يركز الفصل الثاني على الإطار النظري للدراسة من حيث نظريات التنمية ومنطلقات أهداف الألفية، والمنطلقات لخطط التنمية الفلسطينية، وبناء على الإطار النظري سيتم إستعراض أهم الدراسات والأدبيات المتعلقة بالموضوع بشكل مباشر، كما سيشير الفصل إلى الفجوة المعرفية في الموضوع، وبناءً على هذه الفجوة ستكون الدراسة محاولة أكاديمية لسد هذه الفجوة كقيمة مضافة للدراسة.

الفصل الثالث: سيخصص هذا الفصل لمنهجية الدراسة التي تحتوي على أدوات المنهجية وطرق جمع المعلومات، إدارة المعلومات ومعالجتها، عرض المعلومات وربطها بالأهداف، بالإضافة إلى مجتمع وعينة الدراسة.

الفصل الرابع: بناء على منهجية البحث سيتم عرض المعلومات ونتائج التحليل، وقراءة النتائج في ضوء الإطار النظري ليمتد التحليل بالإجابة على سؤال البحث الرئيسي والأسئلة الفرعية.

الفصل الخامس: يخصص هذا الفصل على تلخيص نتائج التحليل وتقديم خلاصة هذا التحليل على شكل استنتاجات من جهة، وتوصيات من جهة أخرى، ووضع قائمة بمقترحات مكملة لما تم عمله.

كما ستحتوي الرسالة على قائمة المراجع والملاحق ونموذج عن الإستبانة التي تم توزيعها على المعلمين والأطباء

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

تعتبر التنمية عنصراً أساسياً للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي. وهي عملية تطور شامل، أو جزئي مستمر، وتتخذ أشكالاً مختلفاً. تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني، وإلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وفي هذه الدراسة سنقوم في الجزء الأول بالتحدث عن مفهوم التنمية وبعض التعريفات الدولية للمفهوم، ماهية مفهوم التنمية، والصور الذهنية لمفهوم التنمية التي استندت عليها نظريات التنمية في العالم الثالث، ومفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومتطلباتها، والوسائل والمداخل لتحقيق التنمية، ومفهوم البعد الاجتماعي والتنمية الاجتماعية، وأهداف وفلسفة التنمية الاجتماعية. وفي الجزء الثاني من الإطار النظري سنقوم باستعراض أهداف الألفية الإنمائية 2000-2015، وتقرير الأمم المتحدة ضمن أهداف التنمية الإنمائية 2016-2030، وبعدها سنستعرض خطط التنمية المستدامة على صعيد المؤسسات الدولية وبعض تجارب الدول، ومن ثم التجربة الفلسطينية. وفي نهاية الإطار النظري سنتطرق للحديث عن مؤشري التعليم والصحة في العالم وفي فلسطين.

لقد أصبح العالم يعي أكثر من السابق أن معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا، يرجع إلى وجود فجوة التخلف السحيقة التي تفصل "الذين يملكون" عن "الذين لا يملكون"، حيث أصبحت المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة شعوبها وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على استقلالها السياسي. ولقد شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، فقد أصبح أكثر شمولاً من مجرد الزيادة في الدخل والنتائج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل (الهام شيلي، 2014)، وبدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد، كما أن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني محدودية الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع، وبعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق

طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغييرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية "العقد الضائع." (أحمد بدران، 2014) ولعل أول من استعمل مصطلح التنمية هو "بوجين ستيلي" حين اقترح خطة تنمية العالم سنة 1889 ونظراً للإهتمام الكبير بهذا المفهوم فإن الباحثين ووفقاً لظروفهم المختلفة صاغوا تعريفات متعددة لهذا المفهوم وهنا سنستعرض أكثر المفاهيم استخداماً:

1. التنمية هي: عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفرادها في استثمار طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى؛
2. التنمية هي عملية مستمرة يشارك فيها أفراد المجتمع للعمل على نقل مجتمعهم من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية عن طريق إحداث بعض التغييرات الإيجابية في قطاعات العمل المختلفة والتي تؤدي إلى زيادة وتحسين في مستوى معيشة الأفراد؛
3. التنمية هي انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات الكامنة في كيان معين وبشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو منظمة أو مجتمع؛
4. التنمية هي كل الجهود البشرية التي تُبذل من أجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطن والمجتمع؛
5. التنمية هي كل عمل إنساني ببناء في جمع القطاعات وفي مختلف المجالات وعلى كافة المستويات؛
6. التنمية هي عملية حضارية متكاملة تعني بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المطرد في الاستثمار. كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطوير التكنولوجي المطلوب؛
7. التنمية هي العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن؛
8. التنمية هي عملية تغيير اقتصادي واجتماعي على نحو إيجابي؛
9. التنمية هي عبارة عن تنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة أو بعيدة المدى يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع والظروف الاقتصادية والإنسانية والبيئية المحيطة به إلى وضع أفضل

(مدحت أبو النصر وآخرون، 2017- ص67-68)

1.2.1 ماذا نقصد بالتنمية:

التنمية هي التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم، (أي استغلال الناس لمواردهم الطبيعية) فالناس هم هدف عملية التنمية والغاية من التنمية أن تحقق رفاهيتهم، وهذا يعني أن عملية التنمية تنصب على استثمار الناس للإمكانيات الطبيعية المتاحة لديهم (جامعة حلوان، 2001)

لا شك أنّ التنمية هي غاية المجتمعات الحديثة، من أجل تحقيق الاكتفاء لشعوبها، وسعيًا إلى مستوى حياتي يتيح العيش بكرامة لكل فرد من أفراد المجتمع، دون اللجوء إلى ذل الحاجة والطلب داخل المجتمع، أو الهجرة الاختيارية أو الإجبارية خارج المجتمع. ومن هنا، فإن تنمية المجتمع واستغلال موارده بشكل اقتصادي فاعل، دون إسراف وإهدار، لهو الهدف الأسمى لأية حكومة رشيدة، تمتلك رؤية استراتيجية واضحة الهدف والمقصد. وبداية، نشير إلى أن مفهوم التنمية development برز في علم الاقتصاد حيث استُخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال. فالتنمية هي النمو زائد التغيير، والتغيير بدوره اجتماعي وثقافي وكذلك اقتصادي، وهو كافي مثلما هو كمي، والمفهوم الأساسي هو التحسين النوعي لحياة الناس (الكبيسي وآخرون، 2015)

وقبل نهاية الألفية الأولى بعقدين تقريباً بدأ مفهوم الاستدامة بالظهور بقوة من قبل مجموعة من الخبراء الذين يهتمون بالبيئة والمنظمات التي تهتم بالموارد الطبيعية وأنظمة البيئة التي تؤثر على الموارد البشرية وإنتاجيتها، ثم بدأ التركيز أكثر على التنمية المستدامة كردة فعل على نظرية حدود النمو limit of growth حيث بدأت نظرية التنمية المستدامة بمحاولة الدمج بين البيئة والاقتصاد من خلال بعض المفاهيم وفي عام 1983 أنشأت الأمم المتحدة (مفوضية العالم للبيئة والتنمية) والتي أصدرت أول تقرير لها Burndtland عام 1987م بعنوان مستقبلنا المشترك الذي عدّ دستوراً حينها حيث نادى بتنمية اقتصادية مقبولة بيئياً مستهدفة تلبية احتياجات البشر كافة (طالب وآخرون، 2017)

لقد تطور مفهوم التنمية ليتجاوز المفاهيم الكمية، التي حصرت التنمية في أرقام وحسابات اقتصادية، وليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية والاجتماعية واشتمالها على مختلف قطاعات المجتمع، بهدف إحداث التكافؤ الاجتماعي والتوزيع العادل للثروة داخل الدولة، وكذلك إعطاء أولوية متقدمة لتنمية القدرات البشرية، فأصبحت هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي

تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في مجتمعه، وهو ما تطور بعد ذلك فيما يسمى التنمية التشاركية التي لا تدمج مختلف القطاعات والشرائح السكانية والفئات الاجتماعية في العملية التنموية، تمهيداً لإعلان "كوكويوك" بأن الغرض من التنمية ألا يكون تنمية الأشياء بل تنمية الإنسان، وأن أية عملية لا تؤدي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان أو تعوقها فهي صورة مشوهة لفكرة التنمية (الكبيسي وآخرون، 2015).

2.2 التنمية المستدامة وأهدافها

1.2.2 مفهوم التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين، وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. ومفهوم التنمية المستدامة هو تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحاضر، أي بما يراعي الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن اتاحتها مستقبلاً لتحقيق التنمية.

حيث بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، وتعتبر الاستدامة نمطاً تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، وإجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل، وطريق التقدم للمجتمعات، وتأمين حاجات الأفراد. (فؤاد حسن، 2015)

أما التنمية المستدامة فهي نابعة من مفاهيم التنمية بشكل عام، التي تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان مع مراعاة حماية البيئة والحفاظ على الموارد، وحسن استغلالها، وذلك لأن بعض إجراءات التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة. (فؤاد حسن، 2015)

3.2.2 متطلبات التنمية المستدامة

يمكن حصر المتطلبات العامة للتنمية المستدامة بما يلي:

1. القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية: حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يجد من موارد مستقبلية؛
 2. سد الاحتياجات البشرية مع ترشيد الاستهلاك: التعرف على الاحتياجات البشرية القائمة والمستقبلية في المنطقة وألياتها؛
 3. العناية بالتنمية البشرية في المجتمع: العمل على بناء مجتمع قائم على المعرفة بما في ذلك التنمية البشرية وتوفير المعرفة ومصادر المعلومات وسبل التعلم وتشجيع الابتكار وتوظيف الملكات المحلية؛
 4. التنمية الاقتصادية الرشيدة: تبني برامج اقتصادية مبنية على المعرفة؛
- (جامعة عبد العزيز الاصدار الحادي عشر، 2013)

4.2.2 وسائل ومداخل تحقيق التنمية

ومن الجدير ذكره بأن هنالك وسائل ومداخل متاحة لتحقيق التنمية المستدامة، وقد أبقته المنظمات الدولية مفتوحة لخيارات الدول لكي تعتمد ما يناسبها وفقاً لظروفها والتزاماتها المرحلية. وسنلاحظ لاحقاً أن دولة فلسطين قد استخدمت بعضاً من هذه الوسائل. ومن أهم الوسائل والمداخل التي أوردتها تقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية الإنمائية للعام 2015 هي:

1. إعداد التقارير القطرية عن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية؛
2. اعتماد التفكير الإستراتيجي، وإجراء الدراسات المستقبلية؛
3. اعتماد الخطط الإستراتيجية بعيدة ومتوسطة المدى؛
4. توظيف التقنيات والبرمجيات في إدارة المشروعات وتنفيذها؛
5. تطبيق معايير ومؤشرات الجودة ومواصفاتها النوعية؛
6. غرس القيم، وإشاعة ثقافة الاستدامة والترشيد؛
7. المشاركة والشراكة الجماهيرية والمؤسسية في التخطيط والمتابعة؛
8. اعتماد الموازنات المالية العامة المبرمجة وفقاً للبرامج والمشروعات؛
9. اكتشاف بدائل، وأساليب، وأنماط جديدة لما هو مألوف الآن؛
10. بناء المؤسسات والمنظمات المستدامة بقيادات متمكنة وشابة؛

11. اعتماد التوعية، والتعليم، والحوار، والإقناع مع التحفيز والمساءلة لإحداث التغييرات؛
 12. الاقتداء بالنماذج والتطبيقات الناجحة عبر المقارنات المرجعية؛
 13. تفعيل التنافسية، والخصخصة، والشراكة بين القطاعات؛
 14. التكامل بين الأجهزة والمؤسسات المدنية، والتنموية، والأمنية؛
 15. الاعتماد على الذات، وتعزيز الإرادة، وقيم الولاء والانتماء، والتحمل، والتضحية؛
 16. المضي بآليات وطرائق الاقتصاد الأخضر؛
 17. إصدار التشريعات، والأنظمة، واللوائح المنظمة للتنمية المستدامة؛
 18. إجراء المسوحات الدورية واستطلاعات الرأي العام؛
 19. توزيع الاستبانات لقياس الاتجاهات للمستفيدين وأصحاب المصالح؛
 20. الحسابات الختامية للموازنات والإستراتيجيات؛
 21. الرجوع إلى قواعد البيانات الوطنية والدولية؛
 22. إصدار الأدلة الإرشادية والبوسترات التعريفية والتوعوية؛
 23. تقديم المنح، والحوافز، والمساعدات؛
 24. الاستعانة بمراكز البحوث والدراسات والاستشارات؛
 25. تخصيص القنوات الإعلامية والصحافة اليومية للتوعية والتعريف؛
- (تقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية الإنمائية، 2015)

3.2 أبعاد التنمية المستدامة

تتألف التنمية المستدامة من العديد من الأبعاد وهي: البعد الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والتقني، والسياسي وسنقوم بهذه الفقرة بالحديث عن كل بعد بشكل مبسط

1. البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويهدف هذا البعد لزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر، مع الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، ومن العناصر التي تدرج ضمن هذا البعد: النمو الاقتصادي، العدالة الاقتصادية، إشباع الحاجات الأساسية. تحاول الدول الفقيرة الاهتمام بتوظيف الموارد المتاحة بالمنطقة من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً، وتسعى التنمية الاقتصادية في الدول الغنية إلى إجراء العديد من التخفيضات المتتالية في مستويات استهلاك الموارد الطبيعية والطاقة.

2. البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الإنساني، إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحاق الاجتماعي وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية ، ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان. ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري والذي يتضمن: أ- تثبيت النمو السكاني والتوزيع الأمثل للسكان، من خلال توسيع المناطق الحضرية، حيث تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة؛ ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية سعياً منها إبطاء حركة الهجرة إلى المدن مع اعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

ب- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات الأساسية اليومية.

ت- حرية الاختيار والديمقراطية. وتتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، حيث يندرج الإنصاف ضمن نوعين، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع. (جلال أحمد، 2017)

3. البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها على أساس دائم ومستديم والتنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية، وتتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، واختلال طبقة الأوزون، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء. وفي هذا السياق تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب بهدف ترك بيئة ملائمة، ومماثلة للأجيال القادمة، نظراً لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدامها بشكل دقيق. (عبد الفتاح نصرالله، 2019)

4. البعد التقني: هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكثر تنقل المجتمع إلى العصر الذي يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد، وأن يكون الهدف الأمثل هو إنتاج حد أدنى من الغازات والمكونات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخلياً. وفي ظل التطور المعرفي والتقني تحتل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة،

حيث ساهمت في تطور وتحسين أداء وإنتاجية المؤسسات الخاصة، كما عززت أنشطة البحث والابتكار، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفزت النمو الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حد من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل على تحقيق أهداف إنمائية، كما تلعب الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة.

5. البعد السياسي: يمثل هذا البعد الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، فغياب الإرادة السياسية سيؤثر سلباً على أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذا لا بد من وجود قناعة راسخة عند القيادة السياسية بأهمية التنمية المستدامة للحد من الضرر البيئي الذي أصاب الكرة الأرضية وللحفاظ على حق الاجيال القادمة لتقليص الفجوات بين طبقات المجتمع. والتنمية المستدامة بأبعادها الخمسة متداخلة مع بعضها البعض، فأساسها وجود إرادة وقناعة من القيادة السياسية بمستوى الضرر البيئي وأهمية اعتماد التنمية المستدامة لإيجاد حلول للمشكلات البيئية وتحقيق توازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتبني تكنولوجيا نظيفة تساعد في تحقيق ذلك (معتمد اسماعيل، 2015)

4.2 مفهوم البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة

إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يرى أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ويحتاج هذا إلى تغييرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية على الأخص، ولكن هذا التغيير لا يمكن أن يتم فقط من خلال قرارات تصدر من السلطة الحاكمة، بل من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي، والتعاون بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع، وتسهم في التنمية الاجتماعية التي هي عملية تغيير حضاري تتناول آفاقاً واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستوى الثقافة والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية. (زكريا خنجي، 2019)

بمعنى آخر فإن البعد الاجتماعي في منظومة التنمية المستدامة يركز على الإنسان، فهو الذي يشكل جوهر التنمية بجميع صورها، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها وغير المحتاجين، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل من الشفافية والنزاهة واستدامة المؤسسات في ظل التنوع الثقافي.

وعليه فإن عملية التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التنمية المستدامة، والعنصر المهم الذي تشير إليه جميع تعريفات التنمية المستدامة، وكذلك فهو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف في هذه المنظومة هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقاً لتعريفات التنمية المستدامة.

1.4.2 مفهوم التنمية الاجتماعية

بعد التعرف على مفهوم البُعد الاجتماعي للتنمية لا بدّ من الوقوف قليلاً للتعرف على مفهوم التنمية الاجتماعية حيث عرّفت الأمم المتحدة أن التنمية الاجتماعية هي زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البُعد الاجتماعي بمثابة البُعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه البُعد الذي يمثل البُعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي. كما يشترط في هذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء منصفاً بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول. (تقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية الإنمائية، 2015)

في عام 1995 وفي ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في عصر الاقتصاد العالمي الجديد، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، الدنمارك، وكان الموضوع الأساسي هو «وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية»، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسية. (تقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية الإنمائية، 2015)

وقد انتهى مؤتمر القمة الذي حضره ممثلو 186 بلداً منهم 117 رئيس دولة أو حكومة، إلى اتفاق مهم حيث تعهدت البلدان بموجبه بالعمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. فقد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الوطنية الكاملة. كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مائة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان. (زكريا خنجي، 2019)

أما أهمية هذا المؤتمر فتجلّت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحاً بالنسبة إلى الأفراد (الدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي) وعلى تحديد الأولويات، وقد رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم

الاجتماعي، ولفت انتباه المؤسسات المالية الرئيسية في العالم إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بأثارها الاجتماعية، وتمثل التزامات التنمية الاجتماعية فيما يلي:

1. القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد؛
 2. دعم العمالة الوطنية الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة؛
 3. تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها؛
 4. تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل؛
 5. الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا والبلدان الأقل نمواً؛
 6. كفاءة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي؛
 7. تهيئة "بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكّن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية"؛
 8. تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية؛
 9. تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة؛
- (مصطفى جمعة، 2016).

2.4.2 أهداف التنمية الاجتماعية:

يحقق المجتمع أهدافه الاجتماعية في ضوء استراتيجية شاملة تركز على ايدولوجية اجتماعية واضحة عبر مراحل التخطيط الاجتماعي وتحدد أهداف التنمية الاجتماعية حسب الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية. حيث يركز هذا الهدف على تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية من خلال احداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمجتمع بقاؤه ونموه، ويتحقق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1. إحداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه، ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها؛
2. معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به؛
3. إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة من تعليم وصحة واسكان وثقافة ورعاية اجتماعية وتنشئة اجتماعية الخ. (منى عويس، 2001)

3.4.2 فلسفة التنمية الاجتماعية

تركز فلسفة التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق تتمثل في:

1. تتبع مبادئ وأهداف التنمية الاجتماعية من مبادئ وأهداف الأديان السماوية والتمثلة في احترام الإنسان للحفاظ على كرامته والاعتراف بوجوده وصيانة حقوقه والإلتزام بمبدأ التكافل الاجتماعي ليكون الانسان بحق خليفة الله على أرضه؛
 2. التنمية الاجتماعية عمل إنساني تمتد جذورها في طبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي يسعى دائماً إلى البقاء والإستمرار، مستعيناً بقدراته المختلفة في التفاعل والتعاون مع الغير لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات؛
 3. التنمية الاجتماعية هي الترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الاجتماعية، المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤولية الاجتماعية والتي يتحقق بها تنمية المجتمع؛
 4. تركز التنمية الاجتماعية على إرادة أفراد المجتمع ورغبتهم في القيام بعمليات التنمية على اسس سليمة نابعة من شعورهم بالانتماء والولاء وتحمل المسؤولية لإحداث التقدم المنشود. فالتنمية الاجتماعية – الإرادة – رغبة في التغيير؛
 5. تواجه التنمية الاجتماعية المشكلات الاجتماعية التي تصيب المجتمع نتيجة للتغيير الاجتماعي المستمر
 6. التنمية الاجتماعية سبيل إلى السلام العالمي الذي ينشد اليه؛
 7. التنمية الاجتماعية هي محصلة الفضائل التي عرفها الإنسان منذ بدء الخليقة وعلى مر العصور والأجيال فهي ممثلة في علاقته بربه وبذاته وبأسرته وبجماعته ومجتمعه وبذلك فهي تركز على الدعوة لإقامة مجتمع يحقق لأفراده توافقه الاجتماعي؛ (منى عويس، 2001)
- تؤكد التنمية الاجتماعية على أهمية المسؤولية الاجتماعية المشتركة بين الفرد ومجتمعه ممثل في حكومته فكل منهما له حقوق وعليه واجبات تجاه الآخر وصولاً إلى الهدف المنشود.
- وبعد الانتهاء من الحديث عن مفهوم التنمية والتنمية الاجتماعية والبعد الاجتماعي سننظر في الفقرات القادمة إلى التعرف على أهداف التنمية المستدامة بمدتها 2000-2015 و 2016-2030 ومدى تطبيقها على مستوى الدول وعلى مستوى فلسطين.

5.2 أهداف الألفية الإنمائية 2000-2015

تم عقد قمة الألفية في شهر أيلول/2000 حيث وافق ملوك ورؤساء حكومات وممثلي 189 بلداً مع ممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص على إعلان الألفية الذي صدر عن القمة، حيث تمكنت الأمم المتحدة من إطلاق "أهداف الألفية" ومنذ تبني قادة دول العالم " إعلان الألفية، تحولت هذه الأهداف خلال السنوات التي تلت ذلك إلى العنوان الرئيسي في الخطاب التنموي على الصعيد العالمي وإعتبارها الهدف العالمي المشترك لمختلف البلدان والشعوب الذي يوجه العلاقات بين الدول في مجال التنمية حتى عام 2015. (سمر جعص، 2014).

وتعتبر أهداف الألفية المولود الأصغر سناً لسلسلة القمم والمؤتمرات العالمية التي إنطلقت في التسعينات، ولبرامج العمل التي صدرت عنها (جنيف، القاهرة، كوبنهاجن، نيويورك، اسطنبول... الخ) التي كان من ضمنها قمة الألفية التي حضرها 189 دولة من ضمنهم 147 رئيساً من رؤساء الدول والحكومات التي صدر عنها إعلان الألفية عام 2000، ثم تلتها القمم العالمية لتمويل التنمية (مونتييري 2002) والقمة العالمية للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ 2002) وغيرهما. (سمر جعص، 2014)

وفي ضوء قرارات قمة الألفية التي فوضت الأمين العام للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات، تم تكليف عدد من اللجان المختصة لوضع آليات التنفيذ، وبعد الإنتهاء من الأعمال التحضيرية عقدت اللجنة العمومية لمنظمة الأمم المتحدة دورتها السادسة والخمسون في شهر أيلول من عام 2001 والتي تبنت في نهاية أعمالها تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة بعنوان " الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"، الذي تضمن عرضاً مفصلاً للأهداف المطلوب بلوغها حيث ورد في التقرير جدولاً بالأهداف الإنمائية للألفية والتي تكونت من 8 أهداف و18 غاية و48 مؤشراً، وهي اليوم الإطار الموجه لأولويات التنمية على الصعيد العالمي والوطني.

وفي إجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 2005 وبعد الإستماع إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن تقديم العمل في تنفيذ إعلان الألفية، وافقت الجمعية على إقتراح إضافة غايات ومؤشرات جديدة إلى أهداف الألفية لتغطية أبعاد إضافية لم تكن ملحوظة بالشكل المناسب في الصيغة الأصلية لأهداف الألفية، وتشمل بشكل خاص البطالة والصحة الإنجابية والبيئية، وأقترحت لاحقاً لجنة الخبراء في عام 2007 مجموعة من الأهداف المحددة والمؤشرات الإضافية بحيث باتت أهداف الألفية تشتمل على 8 أهداف و21 غاية و58 مؤشراً. (عبد الفتاح نصرالله، 2019)

حيث تم إختيار أهداف الألفية وفق أسس منها أنها تمثل ما يمكن إعتباره الأولويات الأكثر إلحاحاً إلى التنمية على الصعيد العالمي وخصوصاً ما يرتبط منها بالفقر والبطالة والتعليم والصحة والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة

وبناء شراكة عالمية من أجل التنمية، وتم صياغة هذه الأهداف بشكل يعبر عن الحد الأدنى من مستوى المعيشة والحقوق الإنسانية المجمع عليها عالمياً التي يفترض أن تكون متحققة في كل البلدان بما فيها البلدان الأقل نمواً. وقد تحددت تلك الأهداف بالنقاط الآتية:

1. القضاء على الفقر والجوع المدقع من خلال تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم بنسبة النصف، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف في الفترة من 1990-2015؛
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي من خلال ضمان تمكين الأطفال في كل مكان، الذكور والإناث منهم على حد سواء من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام 2015؛
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بإزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، وفي جميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015؛
4. تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين من 1990-2015؛
5. تحسين صحة الأمهات من خلال تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع في الفترة من 1990-2015؛
6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض من خلال وقف انتشارهما بحلول عام 2015؛
7. ضمان الإستدامة البيئية عن طرق دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتقليص هدر الموارد البيئية، وتخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على نحو مستدام على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي إلى النصف بحلول عام 2015، وأن يكون قد تحقق بحلول عام 2020 تحسن ملموس في 100 مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة. (تقرير الأمم المتحدة، 2015)؛
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية من خلال المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالإنفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز، ويشمل ذلك التزاماً بالحكم الصالح والتنمية والحد من الفقر- على الصعيد الوطني والدولي، ومواجهة الإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والتصدي للإحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومعالجة مشاكل ديون البلدان النامية ومعالجة شاملة بإتخاذ تدابير وطنية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى البعيد، والتعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الأدوية الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية، وأخيراً التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة وخاصة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات؛ (جلال أحمد، 2017)

6.2 تقرير الأمم المتحدة ضمن أهداف التنمية الإنمائية (2016-2030)

تم التفاوض بين حكومات العالم على مجموعة من أهداف التنمية المستدامة للفترة 2016-2030 . حيث كانت الأهداف الإنمائية للألفية تركز على إنهاء الفقر المدقع والجوع، والأمراض التي يمكن الوقاية منها أما أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر والتي أقرها جميع أعضاء الأمم المتحدة عام 2015 فإنها تشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة- التنمية الاقتصادية والادماج الاجتماعي والاستدامة البيئية، مدعومة بالحكم الرشيد. كما أن أهداف التنمية المستدامة تركز على دول العالم أجمع، بينما كانت الأهداف الإنمائية للألفية تختص بالدول النامية حيث سنستعرضها لاحقاً (الأمم المتحدة، 2015)

حيث نتج عن هذه الأهداف السبعة عشر 169 غاية أو مقصداً التي تحدد الأهداف بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً. كما نتج عن هذه الغايات المئات من المؤشرات التي تسعى للخروج بتقديرات كمية لتتمكن الدول المختلفة من تقدير واقع الحال فيها والتخطيط لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة. حيث يمكن تقسيم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أنواع رئيسية، من حيث توفر البيانات اللازمة لقياسها (المراقب الاقتصادي، ماس، 2018)

1. النوع الأول يشمل مؤشرات لها تعريف واضح وبيانات متوفرة في معظم دول العالم؛
2. النوع الثاني يشمل مؤشرات تعريفها واضح ولها منهجية معرفة، ولكن البيانات الخاصة به محدودة؛
3. النوع الثالث من المؤشرات يشمل على المصطلحات التي تم التوافق على تعريفها ولكن لم يتم التوافق بعد على منهجية حسابها، وبالتالي فإن البيانات التي تحتاجها هذه المؤشرات غير محددة بعد (المراقب الاقتصادي ماس، 2018)

وهنا سنقوم بطرح السبعة عشر هدفاً التي تم التركيز عليها ضمن أهداف الإنمائية 2016-2030 وبعدها سنقوم بالحديث عن الأهداف المتعلقة بمؤشر التعليم والصحة وفي إطار تنفيذ خطة العام 2030.

تعهدت الحكومات بألا يخلف الركب أحداً، وطلبوا بأن تسعى الحكومات جاهدة إلى الوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلفاً عن الركب (الأمم المتحدة ، 2015)

1.6.2 الأهداف الإنمائية للألفية 2016-2030

وهي 17 هدفاً كما أشرنا سابقاً في إطار مصطلحات الدراسة والتي تنص على دعوة جميع البلدان الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل للعمل لتعزيز الازدهار مع الأخذ بالاعتبار حماية كوكب الأرض. وتشير هذه الأهداف بأن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي. كما وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل مع معالجة تغير المناخ وحماية البيئة، حيث تمحورت الأهداف بالمواضيع التالية: (منظمة الأمم المتحدة، 2016)

1. الهدف الأول القضاء على الفقر؛
2. الهدف الثاني القضاء التام على الجوع؛
3. الهدف الثالث الصحة للجميع؛
4. الهدف الرابع التعليم الجيد؛
5. الهدف الخامس تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛
6. الهدف السادس المياه النظيفة والنظافة الصحية؛
7. الهدف السابع الطاقة النظيفة؛
8. الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛
9. الهدف التاسع الصناعة والابتكار؛
10. الهدف العاشر الحد من أوجه عدم المساواة؛
11. الهدف الحادي عشر مدن ومجتمعات محلية مستدامة؛
12. الهدف الثاني عشر الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛
13. الهدف الثالث عشر العمل المناخي؛
14. الهدف الرابع عشر الحياة تحت الماء؛
15. الهدف الخامس عشر الحياة في البر؛
16. الهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القوية؛
17. الهدف السابع عشر عقد الشراكات لتحقيق الأهداف؛ (منظمة الأمم المتحدة، 2016)

وكما أشرنا سابقاً فإننا سنقوم بتفصيل الأهداف التي لها علاقة بمؤشر التعليم ومؤشر الصحة

1. الهدف الثالث: الصحة للجميع لضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار والذي يهدف إلى تحقيق الغايات التالية:

إن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وقد اتخذت خطوات واسعة النطاق صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. وتحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالمalaria، والسل وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك فثمة حاجة إلى بذل المزيد كثيرا من الجهود للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض ومعالجة الكثير من شتى المسائل الصحية الدائبة والناشئة. (منظمة الأمم المتحدة، 2016)

2. الهدف الرابع الهدف الرابع التعليم الجيد لضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع والذي يهدف إلى تحقيق الغايات التالية:

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وبتيسير الحصول على التعليم الشامل، يمكن تزويد المجتمعات المحلية بالأدوات اللازمة لتطوير حلول مبتكرة تساعد في حل مشاكل العالم الكبرى.

ويوجد حاليا أكثر من 265 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس، 22% منهم في سن الالتحاق بالدارسة الابتدائية. وفضلا عن ذلك، يفتقر الأطفال الملتحقين أصلا بالمدارس إلى المهارات الأساسية في القراءة والحساب. وفي العقد الماضي، أحرز تقدم كبير في العمل نحو زيادة فرص الحصول على التعليم في كل المستويات وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وبخاصة للمرأة والفتاة. وتحسن مهارات القراءة والكتابة الأساسية كثيراً، إلا أن الحاجة لم تزل قائمة لجهود أكثر جرأة في ما يتصل بتحقيق أهداف التعليم الشامل. فعلى سبيل المثال، حقق العالم المساواة في التعليم الابتدائي بين الفتيات والفتيان، إلا أن عدد قليل من البلدان حققت هذا الهدف على جميع مستويات التعليم. وتُعزى أسباب نقص التعليم الجيد إلى الافتقار إلى المدرسين المدربين تدريباً كافياً، فضلاً عن سوء أوضاع المدارس وقضايا العدالة المرتبطة بالفرص المتاحة للأطفال في المناطق الريفية. ولإتاحة التعليم الجيد لأطفال الأسر الفقيرة، لم تزل هناك حاجة إلى الاستثمار في المنح التعليمية، وورش عمل تدريب المعلمين، وبناء المدارس وتحسين إيصال خدمات الماء والكهرباء بالمدارس. (منظمة الأمم المتحدة، 2016)

7.2 الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة (2030)

بعد مضي أكثر من عامين على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته رقم (90) المنعقدة بتاريخ 2016/2/19 بتشكيل فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. بهدف المساهمة في تعميم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة إلا أن نتائج عمل هذا الفريق لم تظهر بعد، رغم عمل الحكومة على محاولة إدماج الأهداف والمؤشرات ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية ويعود السبب الرئيس وراء عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على ذلك هو الاحتلال الاسرائيلي حيث ما زال يعمل على تدمير أي مقومات للتنمية في فلسطين، إضافة إلى السيطرة على الأرض والنهب المستمر للموارد الطبيعية والمالية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، وحصار قطاع غزة، حيث تشير جميع المؤشرات بأن الاحتلال الاسرائيلي هو السبب الرئيسي في منع الفلسطينيين من تحقيق الحق في التنمية في مختلف القطاعات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية. (مرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، 2018)

ولكن تجدر بنا الإشارة إلى أن دولة فلسطين حققت من خلال تطبيق أهداف الإنمائية للألفية تطورات ملموسة على صعيد بناء قدرات المؤسسات الوطنية من خلال تقديم الخدمات للمواطن كجزء من الأولويات الوطنية للتنمية. وساهم هذا التطور في دعم الترتيبات المؤسسية لرصد التزامات فلسطين الدولية. وإذ أستفادت الحكومة من تجربتها في العمل على الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها تسعى ومن خلال الترتيبات المؤسسية الحالية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز شراكاتها مع الشركاء والمعنيين والسماح لأكثر عدد ممكن من المشاركة والانخراط الفعال في متابعة أهداف التنمية المستدامة (الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة، 2018)

1.7.2 إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دولة فلسطين (2018-2022)

يمثل هذا الإطار إطار البرمجة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة ويعكس استجابتها الجماعية لأولويات التنمية الوطنية للفترة من كانون الثاني/يناير 2018 إلى كانون الأول/ديسمبر 2022. حيث إن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يضع الشعب الفلسطيني في محور البرامج الإنمائية المنصورة. ومن خلال تنفيذ هذا الإطار، تعيد منظومة الأمم المتحدة في فلسطين التأكيد على التزامها بدعم

الحكومة في تحقيق أهداف خطة عمل سنة 2030 بما يكفل عدم ترك الفئات الأشد ضعفاً في دولة فلسطين خلف الركب.

حيث ركزت منظومة الأمم المتحدة في فلسطين مساعداتها الإنمائية، على مدار خمس سنوات، على أربعة مجالات استراتيجية تدعم المحاور الواردة في أجندة السياسات الوطنية للحكومة وهي :

- دعم مسار فلسطين نحو الاستقلال؛
- دعم الوصول المتكافئ إلى حكم ديمقراطي خاضع للمساءلة ويتسم بالفعالية وسرعة الاستجابة لصالح جميع الفلسطينيين؛
- عدم ترك أحد خلف الركب: دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع؛
- عدم ترك أحد خلف الركب: التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية؛ (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دولة فلسطين، 2018)

2.7.2 الخطة الوطنية الفلسطينية (2018-2022) والهدف الرابع عدم ترك احد

خلف الركب (التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية)

تنص الخطة الوطنية الفلسطينية أن فلسطين، من خلال أجندة السياسات الوطنية ملتزمة بضمان استفادة الجميع من التنمية المستدامة ضمن الأولوية الاستراتيجية الرابعة، حيث كان الإتفاق أن الأمم المتحدة ستعمل على ضمان أن يملك جميع الفلسطينيين، خاصة أولئك الأشد ضعفاً الذين يُتركون خلف الركب في الكثير من الأحيان، بحلول سنة 2022، القدرة على الوصول إلى خدمات ذات جودة، تشمل الصحة والتعليم ونظم الحماية الاجتماعية، حيث يستفيد مزيد من الفلسطينيين، ولا سيما أولئك الأشد ضعفاً، من خدمات آمنة وشاملة للجميع ومنصفة وذات جودة. وأن الأمم المتحدة ستواصل وسيستمر دعمها لتقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والمياه. وكان التركيز الأمم المتحدة على وجه التحديد على الفئات الأشد ضعفاً التي تم تحديدها في التحليل القطري المشترك، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والشباب، والفئات الضعيفة جغرافياً التي على الأرجح أن تكون محرومة من هذه الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، سينصب التركيز على عوامل الضعف الأكثر شيوعاً، والتي تؤثر في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية. وستمثل نتائج هذا الهدف زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم وخفض النسب المئوية لإنفاق الأسر من مالها الخاص على الصحة، وزيادة نسبة السكان الذين يملكون الوصول إلى المياه بأسعار معقولة وإدارة آمنة. بالإضافة إلى توجيه جميع جهود الأمم المتحدة وأنشطتها نحو دعم الوزارات التنفيذية والمؤسسات ذات الصلة لتحسين الوصول إلى التعليم الجيد والشامل للجميع، وخدمات الرعاية الصحية

والتغذية الشاملة والمنصفة والمقدمة بتكلفة معقولة، وخدمات المياه والصرف الصحي المقدمة بتكلفة معقولة والمُدارة بشكل آمن. (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دولة فلسطين، 2018).
وبعد الحديث عن أهداف التنمية المستدامة 2016-2030 سنقوم بدراسة كل مؤشر (التعليم والصحة) على حده بناءً على الخطة الإستراتيجية لبعض المنظمات الإقليمية وكذلك للمنظمات الدولية وأخيراً كما وردت في الخطة الاستراتيجية الفلسطينية مشيرين إلى أهم النقاط الأساسية وأهم المرتكزات التي قامت عليها.

8.2 مؤشر التعليم

من الجدير ذكره قبل التطرق إلى مؤشر التعليم في العالم وفي فلسطين أن دولة فلسطين وست دول عربية أخرى (سوريا، العراق، اليمن، ليبيا، السودان، الصومال) حسب مؤشر جودة التعليم دافوس للعام 2018، كانت خارج نطاق التقييم وذلك لإفتقارها لمعايير الجودة في التعليم (المنتدى الاقتصادي دافوس، 2018) ولكن يجب الأخذ بعين الإعتبار أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعمل على تطبيق بعض غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التعليم الجيد للجميع.

1.8.2 أسس لقياس مؤشر التعليم الجيد

هنالك أسس لقياس الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتعليم والتربية وهو من خلال وضع أسس لرصد الهدف التنموي الرابع "لا يتوقّر اليوم سوى نصف البيانات اللازمة لرصد ومتابعة التقدّم القائم على المؤشرات العالميّة للهدف التنموي الرابع بشأن التعليم." ومن الجدير بالذكر أن الهدف التنموي الرابع يُعنى بتحسين عمليّة التعلّم واكتساب المهارات منذ مرحلة الطفولة المبكرة حتى سن البلوغ. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، لا بدّ من توفير بيانات جديدة وأكثر صدقية من أجل رصد التقدّم المحرز وتحديد العوائق وتحسين السياسات لضمان تحقيق تغيير ملموس في حياة الناس وذلك من كل دولار واحد يتم استثماره في التعليم (اليونسكو للإحصاء، 2016)

2.8.2 مؤشرات التعليم حسب الخطط الإستراتيجية الدولية، العربية والفلسطينية

في الأسطر التالية سنشير إلى الخطط الإستراتيجية الدولية العربية والفلسطينية لقياس مؤشر التعليم وسنشير إلى الغايات والأهداف التي تبني خططها الإستراتيجية عليها

1.2.8.2 (قطاع التعليم الخطة الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (استراتيجية اليونسكو للتعليم 2014-2021)

سعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى وضع العديد من الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بقطاع التعليم خلال الفترة الممتدة من العام 2014-2022، وذلك من خلال رسالة اليونسكو في هذا المرحلة والتي تمثلت بالتعليم من أجل السلام والتنمية المستدامة.

وقد انبثقت عدة أهداف من هذه الإستراتيجية أهمها:

الهدف الاستراتيجي الأول: مساندة الدول الأعضاء في تطوير نظم التعليم لتعزيز التعلم الجيد والجامع مدى الحياة لصالح الجميع وتنبثق عنها الأهداف التالية

- التخطيط والسياسات والاصلاح على مستوى القطاع؛
- محو الامية؛
- تنمية المهارات الضرورية من أجل العمل؛
- التعليم العالي؛
- المعلمون؛
- عمليات التعلم ونتائجه؛
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم؛

الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين، وانبثق عنه الأهداف التالية:

- تعليم المواطنة العالمية؛
- التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- التربية الصحية؛

الهدف الاستراتيجي الثالث: النهوض بالتعليم للجميع ورسم ملامح جدول الأعمال الدولي المقبل، وتنبثق عنه الأهداف التالية:

- الاستشراف والبحوث؛
- رصد تطور التعليم والحق في التعليم؛
- الشراكات والتنسيق في ميدان التعليم؛

2.2.8.2 (الخطة الاستراتيجية لمنظمة العربية للثقافة والفنون، 2017-2022)

حيث عملت المنظمة العربية للثقافة والفنون على اعداد خطة استراتيجية تهدف إلى تحقيق طموحات الوطن العربي في بناء الإنسان القادر على معايشة عصره والممتهلك للمعارف والمزود بالمهارات والقيم التي تمكنه من بناء ذاته والمشاركة الفعالة في تنمية مجتمعه ووطنه، وذلك من خلال:

- دعم قدرات المنظمة وإمكاناتها لتعزيز دورها في جعل التربية والثقافة والعلوم والتقنية المعاصرة أدوات فاعلة ضمن مؤشر التعليم؛

- مساعدة الدول الأعضاء في تطوير مؤسساتها التعليمية والثقافية والعلمية؛

وحيث أكدت بدورها على وجود فجوة علمية وتقنية ومعلوماتية، والتي تشكل تحدياً يجب أن يتم مواجهته، وذلك نتيجة للتطور المتنامي في مجالات البحث العلمي وتطبيقاته في مختلف المجالات الحياتية، والتطبيقات الحديثة في المجالات العلمية وإتاحتها بشروط صارمة، والتطورات، المعرفية في جميع المجالات العلمية والقدرة التنافسية. كما وتطرفت الخطة إلى وجود تحدي تربوي وتعليمي والذي يعود إلى:

1. تفتشى الأمية رغم الجهود المستمرة؛

2. التطور المتسارع في مجال الفكر التربوي وما برز عنه من نظريات تربوية؛

3. ظهور مفهوم الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية؛

4. التطور التكنولوجي وارتباطه بالعملية التعليمية؛

5. التغيرات المستمرة في مجالات المنظومة التعليمية (الإدارة-المعلم- المتعلم-المنهج-البيئة المدرسية)،

(المنظمة العربية للثقافة والفنون، 2016)

3.2.8.2 (الخطة الاستراتيجية الفلسطينية لقطاع التعليم، 2017-2022)

من الجدير ذكره بأن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية عملت على إعداد خطتها الإستراتيجية للأعوام (2017-2022) مستتيرة باهداف التنمية المستدامة حيث قامت بمقدمة الخطة بالحديث عن الهدف الرابع لأهداف التنمية المستدامة وهو التعليم. فقد عملت على وضع أجندة سياسات وأولويات وطنية منسجمة وأهداف التنمية العالمية المستدامة، 2030 للقطاعات كافة، حيث بدأت الوزارة في مراجعة شاملة لخطتها مستعينة بأجندة السياسات الوطنية، وبإطار التعليم 2030، وبتقرير لجنة مراجعة مسيرة التعليم، وبتقييم خطة التعليم للسنوات 2014-2016، علاوة على مؤشرات نظام المتابعة والتقييم السنوية الخاص بالخطة الإستراتيجية، والتقارير ذات

الصلة وأهمها التقرير الوطني للتعليم للجميع 2000-2015، وما تضمنه من مؤشرات وتوجهات مستقبلية. وتمت المراجعة بالتشاور والشراكة مع كافة الأطراف ذات العلاقة – الفريق الوطني للتعليم 2030، والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة، والجامعات ومؤسسات التعليم العالي، والمؤسسات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة (وزارة التربية والتعليم العالي، 2016)

رؤية القطاع التعليمي الفلسطيني ضمن الخطة الاستراتيجية

لأن التعليم الفلسطيني بحاجة إلى رؤية واضحة ومتفق عليها. رؤية تتضمن المهارات والصفات والمعارف والقيم المأمولة لتعليم الأطفال والشباب الفلسطيني في القرن الحادي والعشرين، وتوفّر الالتزام المتفق عليه، وتكون نقطة انطاق لإعادة هيكلة استراتيجيات وأنشطة التعليم بما يتوافق والرؤية الشاملة، فإنه ومن أجل تحقيق ما سبق تم اعتماد الرؤية الآتية للقطاع التعليمي في فلسطين.

مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التحرر والتنمية

ويتطلب التحول بالنظام التربوي لجعل الرؤية واقعا للنظام التربوي وللمدارس من منطلق كونها مدارس مجتمعية مملوكة للمجتمع، صممت وأنشئت لتكون منظمات متعلمة، تعتبر العاملين فيها منتجين للمعرفة، وتعامل الطلاب باعتبارهم أفراداً أساسيين في العمل المعرفي. حيث يجب ان تكون المدارس محررة من الهياكل البيروقراطية التي تحول دون الاستفادة من المسارات المتعددة لتحقيق الغايات. كونها مدارس تشجع الطلبة جميعهم على القراءة الخارجية الحرة، والبحث والتعلم الذاتي، ومن خلال هذا السياق، تتطلع الوزارة إلى:

- مجتمع تنخرط مؤسساته الحكومية والأهلية والخاصة كلها في جهود توفير التعليم وتحسين جودته في جميع مراحلها؛
- مدارس صديقة للطفل وأمنة، تتنوع فيها وسائل التعلم والتكنولوجيا، وتبني علاقات فاعلة مع المجتمع لتلبية احتياجات الطلبة.
- مدارس طواقمها مؤهلة، وملتزمة، وتحظى بالدعم والتقدير، وتدرك أن أولويتها الأولى في خدمة الطلبة. (وزارة التربية والتعليم العالي، 2017).

9.2 مؤشر الصحة

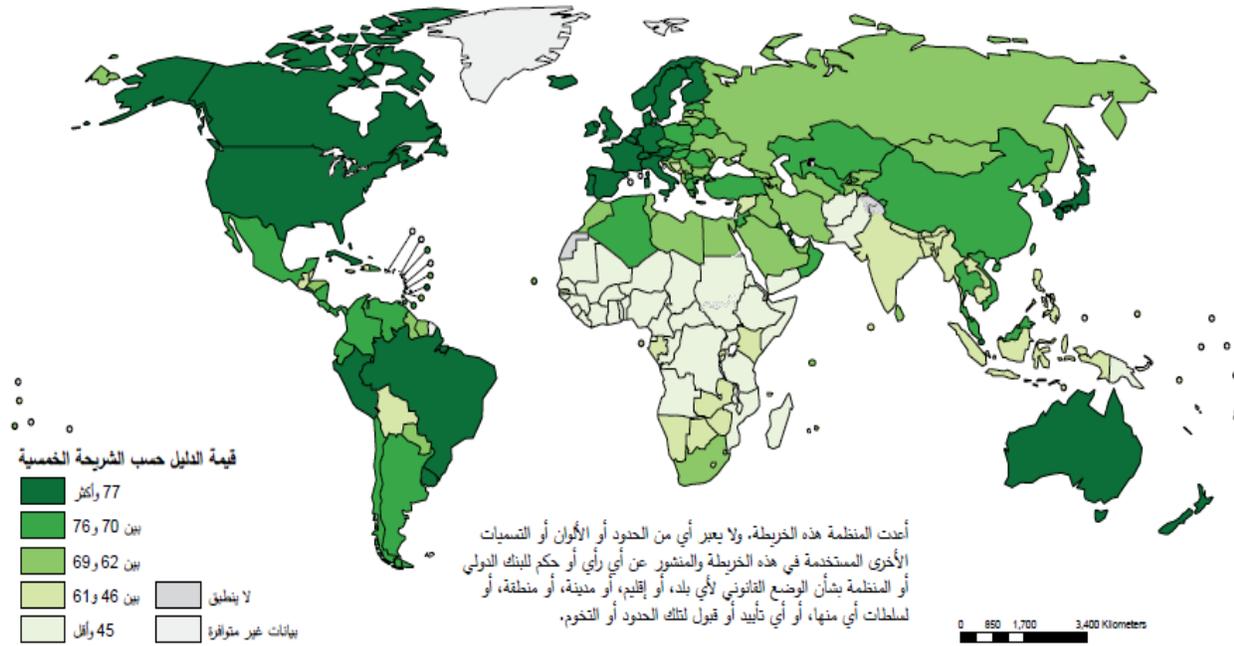
تطرقتنا سابقاً للحديث عن مؤشر الصحة بشكل عام حسب خطة التنمية المستدامة (2016-2030) وحسب خطط التنمية الفلسطينية في هذه الجزئية من البحث سنقوم بالحديث عن مؤشر الصحة حسب التقارير والخطط الاستراتيجية الدولية والعربية والفلسطينية.

حيث سعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تحقيق الغاية الثالثة من مؤشرات التنمية المستدامة وهي رعاية صحية شاملة وذات جودة ومتاحة للجميع تمثل الأولوية الوطنية التاسعة لأجندة السياسات الوطنية

وقد أشارت بأن الحكومة ملتزمة بالعمل على تعميم خدمات الرعاية الصحية ذات الجودة للجميع، والإرتقاء بصحة المواطن ورفاهيته وهي ملزمة للحكومة بتعزيز شراكاتها مع المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص لتعزيز توطين الخدمات الصحية لا سيما التخصصية منها والعمل لضمان الإستدامة المالية لخدمات الصحية. (الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة، 2030)

1.9.2 قطاع الصحة: تتبع مسار التغطية الصحية الشاملة: (التقرير العالمي للرصد لعام، 2017 لمنظمة الصحة العالمية)

الشكل 1: دليل التغطية الصحية الشاملة المعتمد على تغطية الخدمات حسب البلد في عام 2015: المؤشر 8-1-3 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة



حيث يُشير هذا التقرير إلى افتقار نصف سكان العالم على الأقل إلى الخدمات الصحية الأساسية. وعلاوة على ذلك، ينفق حوالي 800 مليون شخص أكثر من 10% من ميزانية أسرهم على الرعاية الصحية وهناك ما يقارب الـ 100 مليون شخص صنّفوا بأنهم يعيشون ضمن الفقر المدقع كل سنة بسبب المصروفات الصحية من الأموال الخاصة.

وعليه انبثقت الرؤية الاستراتيجية لمنظمة الصحة العالمية والتي أشارت إلى أن تحسين الحالة الصحية مرهون بتحسين النظم الصحية، ومن الواضح أن النظم الصحية لا تؤدي وظيفتها بكامل قدرتها وكما ينبغي لها. وقلة هم

الذين لا يوافقون على أنه يلزم أن تحسّن النظم الصحية استجابتها – وتسرع وتيرتها – بما يلبي احتياجات الناس ويتصدى للتحديات المجابهة في عالم آخذ في التغيّر. وتوفر السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية إطاراً في كل بلد تقريباً للتعامل مع الطائفة الواسعة والمعقدة من المسائل اللازمة لتحسين الحالة الصحية، بما فيها تلك المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وبسائر المشاكل الصحية الوطنية ذات الأولوية، مثل الأمراض غير السارية. (منظمة الصحة العالمية، 2017)

ويتوقف بلوغ الغايات الصحية على تحقيق المساواة في إتاحة نظام صحي يقدم خدمات عالية الجودة، وهي خدمات تعتمد دقة تكوينها على السياق القطري، ولكن يلزمها في جميع الحالات أن تولي اهتماماً لبعض "البنات البناء" الأساسية على النحو التالي:

1. توفير التمويل الكافي المقترن بتجميع المخاطر؛
 2. إعداد قوى عاملة مدربة جيداً وبأجور كافية؛
 3. توفير معلومات يُستند إليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة والإدارة؛
 4. تقديم خدمات لوجستية لإيصال الأدوية واللقاحات والتكنولوجيات إلى المواضيع التي تحتاجها؛
 5. تنظيم مرافق جيدة الصيانة بوصفها جزءاً من شبكة لتقديم الخدمات وعمليات الإحالة؛
 6. إعداد قيادة تضع قواعد اللعبة وتفرضها وتقدم اتجاهات واضحة وتسخر طاقات جميع الجهات صاحبة المصلحة - بما فيها المجتمعات المحلية والقطاعات الأخرى. (منظمة الصحة العالمية، 2017)
- وقد حدّدت الدول الأعضاء في دستور منظمه الصحة العالمية وفي العديد من قرارات جمعية الصحة العالمية، مبادئاً وقيماً وأهدافاً أساسية تمكّن جميع الناس من التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة. وجرى التأكيد مجدداً على هذه المبادئ والقيم والأهداف في الدعوة الموجهة - في التقرير الخاص بالصحة في العالم لسنة 2008، على نطاق واسع بشأن تجديد الرعاية الصحية الأولية واتجاهاتها السياساتية الأساسية، وذلك على النحو التالي: التغطية الشاملة، والرعاية الصحية التي تركز على الناس، ودمج الصحة في جميع السياسات، وتصريف الشؤون على نحو شامل. وقد لبي التقرير رغبة راسمي السياسات في جميع الأقاليم في الحصول على المعارف عن الكيفية التي تصبح بها النظم الصحية أكثر إنصافاً وشمولاً وتجسد في الوقت نفسه تحولاً نحو التفكير بطريقة أعمق في أداء النظام الصحي ككل. (منظمة الصحة العالمية، 2017)

2.9.2 وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وخطة العمل خلال العام (2017-2018)

من الجدير ذكره بأن لوكالة الغوث الدولية وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين جهود واضحة حيث أثرت هذه الجهود التعاون بين وزارة الصحة ووكالة الغوث الدولية ومقدمي الخدمات الصحية من القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية لتحقيق العديد من الإنجازات على صعيد المؤشرات مقارنة بالدول المحيطة، حيث أشارت الوكالة في تقاريرها السنوية عن تلك الانجازات كارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد للسكان الفلسطينيين، وانخفاض معدلات وفيات الرضع أو الأطفال تحت خمسة سنوات، ومن ناحية أخرى وقد أشارت أيضاً بأن برنامج التطعيم المجاني للأطفال قد حقق معدلات عالية اقتربت إلى تغطية بنسبة % 400، وقد تم السيطرة على الأمراض السارية. هذا الأمر الذي دعى الحكومة وبالتعاون والتنسيق مع شركائها في القطاع الصحي باستمرار تعزيز سياسة وزارة الصحة الفلسطينية الشاملة في السنوات الثلاث القادمة من خلال المزيد من الاستثمارات لضمان توفير خدمات صحية شاملة ومتكاملة، وتحسين إمكانية الوصول للخدمات الصحية وجودة عالية كحق أنساني لكافة الفئات السكانية وبالأخص الفقيرة والمهمشة منها، وفي جميع المناطق الجغرافية، من منطلق تحقيق مبدأ الصحة للجميع، وضمان الاستمرار في سياسة توفير الخدمات الصحية المجانية (بما فيها التطعيم) لكافة الأطفال دون الثلاثة سنوات، وأن الحكومة الفلسطينية ماضية في سياستها في تطوير البنية التحتية للمستشفيات والعيادات المراكز الصحية وتحديثها، وتطوير قدرات كوادرها الطبية العاملة، وتعزيز التنمية المؤسساتية والحوكمة الصحية من خلال التطوير المؤسسي والإدارة الفعالة للنظام الصحي، وتطوير الشراكة والتعاون والتنسيق مع الشركاء في القطاع، والعمل على توسيع نظام حوسبة الخدمات الصحية ليشمل كافة المستشفيات الحكومية ومديريات الصحة والعيادات التابعة لها، والتكامل مع نظام التأمين الصحي. فالحكومة حسب خططها الإستراتيجية ماضية في سياسة توفير التأمين الصحي المجاني للأسر الفقيرة، وأسر العاطلين عن العمل، كما أنها انتهت من مشروع قانون التأمين الصحي الإلزامي للعام 2017 (وكالة الغوث الدولية، 2017)

3.9.2 وزارة الصحة الفلسطينية

الإستراتيجية الصحية الوطنية (2017-2022)

تعتبر وزارة الصحة الفلسطينية هي المؤسسة الوطنية المسؤولة عن قيادة وتنظيم العمل الصحي، وضمان الموارد اللازمة لاستدامته وتطويره استجابة إلى الاحتياجات المتغيرة والمنتامية للسكان. وقد حدد قانون الصحة

العامّة 2004، مهام وزارة الصحة ومسؤولياتها، بما في ذلك تقديم الخدمات الصحية الحكومية الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية، وتنظيم العمل في القطاع الصحي، ووضع الأنظمة والقوانين والسياسات الصحية الوطنية، وضمان وتعزيز نظام التمويل الصحي، واستثمار الموارد المتاحة بالشكل الأفضل. حيث تعمل وزارة الصحة الفلسطينية من خلال البرامج التي تنفذها إلى التوسع في الخدمات المقدّمة لكافة الفئات السكانية بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة، والوصول إلى كافة المناطق ببناء عيادات ومراكز صحية جديدة، وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني في ذلك التي تصل كافة المناطق لا سيما المهمشة والفقيرة. كذلك، سياسة التحويلات الطبية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتلقي الخدمات الطبية غير المتوفرة في المؤسسات الصحية الحكومية، كما تستمر في سياسة تدعيم الطحين وأيدنة ملح الطعام، وتدعيم الحليب والبسكويت المخصص لطلبة المدارس، ومراقبة المعادن والفيتامينات في الأغذية. وهذا يأتي في إطار سياسة الحكومة لتحسين الصحة العامة للمواطن الفلسطيني الأمر الذي يعتبر الهدف الأول لها لدعم القطاع الصحي الفلسطيني (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، 2014)

وتبعاً للاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022، فإن رؤية وزارة الصحة تتمثل في " **نظام صحي شامل متكامل يساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية وتعزيز مستدام للوضع الصحي.**" وتندرج لهذه الخطة مجموعة من المبادئ العامة الملخصة في:

1. **العدالة والمساواة :** حصول المواطنين كافة على الخدمات الصحية دون عوائق أو تمييز؛
2. **الاستدامة:** ضمان استدامة النظام الصحي الفلسطيني بمكوناته كافة(الخدمات الصحية، والموارد البشرية، والمعلومات الصحية، والأدوية والتكنولوجيا الصحية، والتمويل الصحي، والقيادة والحوكمة)؛
3. **الحق في الصحة:** الحق في التمتع بمستوى صحي ملائم ومجتمع صحي للمواطنين كافة، مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجاً؛
4. **التكامل والشراكة:** الشراكة بين كافة مقدمي الخدمات الصحية والقطاعات الأخرى للوصول إلى خدمة صحية متكاملة؛
5. **الحماية المالية:** الالتزام الوطني نحو التغطية الصحية الشاملة؛
6. **الجودة:** خدمات صحية آمنة ذات جودة عالية ضمن معايير عمدة تضمن التطوير المستمر؛
7. **الخصوصية الفلسطينية:** مراعاة خصوصية الظرف الفلسطيني من معوقات الاحتلال الإسرائيلي، والعمل على تلبية الاحتياجات المتنامية للمجتمع، والاهتمام بالشرائح المهمشة والمناطق الأكثر احتياجاً بسبب معوقات الاحتلال؛ (وزارة الصحة الفلسطينية، 2017)

الأهداف الاستراتيجية لوزارة الصحة:

1. ضمان توفير خدمات صحية شاملة لجميع المواطنين، والعمل على توطين الخدمات الصحية في فلسطين.
 2. تعزيز برامج إدارة الأمراض غير السارية، والرعاية الصحية الوقائية، والوعي الصحي المجتمعي، وقضايا النوع الاجتماعي.
 3. مأسسة نظم الجودة في نواحي تقديم الخدمة الصحية كافة.
 4. تعزيز وتطوير نظام إدارة الموارد البشرية الصحية.
 5. تعزيز الحوكمة الصحية، بما في ذلك الإدارة الفاعلة للقطاع الصحي، وتعزيز القوانين والتشريعات والتنسيق عبر القطاعات والتكامل ما بين مقدمي الخدمات.
- تعزيز التمويل الصحي، وتعزيز الحماية المالية للمواطن الفلسطيني في مواجهة التكاليف الصحية. (وزارة الصحة الفلسطينية، 2017)

وهنا سنقوم بالتطرق إلى برامج وزارة الصحة بشكل مختصر والمقتصرة على ثلاث برامج رئيسية:

البرنامج الأول: خدمات رعاية أولية وصحة عامة مستدامة ذات جودة عالية، وتعزيز أنماط الحياة الصحية. يختص هذا البرنامج بتقديم خدمات رعاية صحية أولية في الوحدات الصحية، وتسهيل الضوء على أهمية المحددات الرئيسية للصحة من الناحية السياسية والوطنية والدولية، ومراجعة وتطوير وضمان الالتزام الأمثل بالحد الأدنى للملائم لمعايير الجودة في القطاعين العام والخاص.

البرنامج الثاني: خدمات رعاية صحية ثانوية وثالثية مستدامة ذات جودة عالية، من خلال تعزيز إدارة المستشفيات عبر الخطط التنفيذية السنوية لكل مستشفى، ورفع مستوى الوعي العام في إطار التعزيز الصحي والتواصل، وتعزيز الشراكة بين الوزارات، والشراكة بين القطاعات، والتواصل مع فئات المواطنين المختلفة، وتطوير وتنفيذ سياسات الكشف المبكر عن الأمراض، وتعزيز تطبيق اللوائح التنفيذية والبروتوكولات، وضمان فعالية المتابعة والتقييم.

البرنامج الثالث: البرنامج الإداري والحوكمة الصحية، الذي يغطي الإدارة العليا وخدمات الدعم التي تتيح المجال لبرامج تقديم الخدمات الأساسية للوزارة أو المؤسسة من إنجاز خدماتها، حيث تشمل الإدارة العليا، وخدمات الدعم لكل من الوزير ووكيل الوزارة والموظفين التابعين لهم مباشرة، إضافة إلى دوائر شؤون الموظفين ودوائر تكنولوجيا المعلومات والدوائر المالية والتخطيط والشؤون القانونية واللوجستية والعلاقات العامة والدولية. (وزارة الصحة الفلسطينية، 2017)

2.2 الدراسات السابقة:

دراسات فلسطينية

1. خالد دويكات، 2012 (دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين) استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث أشارت هذه الدراسة إلى بعض النقاط والتي أهمها ضرورة أن تنشط الجامعات الفلسطينية وبرامج وكليات الدراسات العليا بشكل خاص، لتكون رائدة التغيير في المجتمع والثقافات السائدة، بحيث تعمل على توجيه العملية التعليمية نحو تنمية الإنسان الفلسطيني، ليشارك في تنمية المجتمع وأن تعمل برامج الدراسات العليا على تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني وأن تراعي الجامعات الفلسطينية ضرورة توظيف الموارد والمصادر البشرية والمادية اللازمة بما يحقق الفائدة لتطوير العملية التعليمية وتحديث أساليب التعليم واستخدام التقنيات الحديثة التي تدعم الإبداع وتشجع البحث العلمي وفق سياسات وخطط مرتبطة بخطط التنمية في كل من الجامعات والمدارس وأن تعمل السلطة الوطنية ووزاراتها " المالية والتعليم العالي " على توفير الدعم المالي للجامعات وزيادة مخصصات البحث العلمي داخل الجامعات.

2. سائدة عفونة 2014 (واقع مؤشر التعليم في المدارس الفلسطينية ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية) قامت الباحثة في هذه الدراسة باعتماد على المنهج النوعي في إعداد البحوث حيث استخدمت عدة أدوات لجمع البيانات والتي تمثلت بتحليل الوثائق، والمقابلات، ومجموعات النقاش البؤرية، المشاهدات الصفية. وقد تم اعتماد أسلوب تحليل المحتوى البحث، وذلك بتحليل العديد من الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم المتعلقة بالسياسات وخطط التطوير وبعض الوثائق المحلية والدولية المتعلقة بالتعليم في فلسطين. وقد اشتملت هذه الوثائق على العديد من المؤشرات حول الأداء الكمي للوزارة وبعض المؤشرات النوعية. حيث أشارت الدراسة إلى ضرورة تشكيل مجلس أعلى للتعليم العام يشمل ممثلين عن جميع فئات المجتمع باعتبار التعليم قضية وطنية شاملة تخص الجميع وتنعكس آثاره على جميع الجوانب. وإجراء تغيير شامل في النظام التعليمي والتربوي ليتلاءم مع الظروف السياسية غير المستقرة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني وأكدت الدراسة على ضرورة إعداد بيئة صالحة للتعليم والتعلم من خلال تحديد احتياجات الطلبة والمعلمين، ودراسة واقعهم و الإهتمام بالمعلم ورعايته اقتصادياً، واجتماعياً، ومهنياً باعتباره حجر الزاوية في قيادة العملية التعليمية وإجراء تقويم خارجي للمنهاج الفلسطيني من قبل جهة مستقلة محايد.

3. سمر جعص، 2013 (تقييم مدى تطابق البعد الاجتماعي في خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2013) مع أهداف الألفية

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي حيث قامت بإتباع أسلوب المقابلات مع الفاعلين في مجال التنمية بالإضافة إلى مراجعة كافة الأدبيات وخاصة الإستراتيجيات الوطنية للتنمية من عام 2008-2013. وقد أشارت إلى نتائج أساسية أهمها تذبذب الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تعقيدات الظروف السياسية وإعتماد خطط التنمية الفلسطينية على المساعدات الخارجية في تمويل 65% منها ولقد لخصت الدراسة بعض التوصيات ضمن محاور الرسالة إلى ضرورة إعادة الإعتبار إلى الإقتصاد الإجتماعي ونظراً لأهميته وضرورة إستكمال التشريعات الخاصة بالحماية الاجتماعية والمرأة مثل قانون الضمان الاجتماعي وقانون تجريم القتل على خلفية الشرف وضرورة تفعيل دور برنامج التشغيل في وزارة العمل و زيادة الأموال المخصصة للأسر المحرومة وبرامج الحماية الاجتماعية

4. ضياء الكرد، 2018 (الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة)

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي المكتبي للتعرف على الأدبيات المتعلقة بالجامعات والتنمية المستدامة. هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة، ويستعرض الباحث في هذه الدراسة مفهوم التنمية المستدامة وأهميتها و متطلبات عملية ربط الجامعات الفلسطينية بعملية التنمية المستدامة وتحديد قطاع التعليم المكبر وكذلك التحديات التي تواجه الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة من عراقيل سياسية وبعض القيود التي تعود إلى خصوصية الدولة الفلسطينية وما ترتب عليها من إلتزامات بالإتفاقيات الدولية وبينت الدراسة أن الاهتمام برأس المال الفكري أو العمل على توجيه البحث العلمي يعمل على تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة وكذلك توطيد العلاقات الخارجية بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الدولية وزيادة اهتمام الجامعات الفلسطينية بالتعليم التقني و التعليم القائم على الإبداع والابتكار وأيضاً تحويل دور الجامعات من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ خلق فرص العمل مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة في فلسطين

5. عبد الفتاح نصرالله 2019(التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة)

قام الباحث في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي بهدف تشخيص الوضع الراهن للتنمية المستدامة في فلسطين، وتحديد المتطلبات الأساسية لتعزيزها بما يتلاءم مع احتياجات السكان الحالية

والمستقبلية، وتم استخدام المصادر الثانوية في البحث والمتمثلة في الكتب والمجلات العلمية والاصدارات والتقارير والاحصاءات الدورية.

حيث أشارت هذه الدراسة إلى عرض التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة ومدى تحقيق أهدافها، ومن أهم نتائج الدراسة ضعف برامج البنية التحتية الموجهة لتلبية احتياجات السكان كذلك إن زيادة معدلات النمو السكاني في، وخاصة امدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء قطاع غزة في ظل محدودية الموارد الطبيعية وخاصة الأرضي يزيد من الكثافة السكانية ويعزز وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز الوحدة الوطنية وانهاء، التصحر على حساب القطاع الزراعي الانقسام من أجل توحيد البرامج والاجراءات التنموية القادرة على تطوير الاقتصاد الفلسطيني وزيادة القدرة الاستيعابية للكفاءات العاطلة عن العمل، وتشجيع برامج التعليم النوعية التي تعزز الريادة والابتكار وتتوافق مع احتياجات سوق العمل، وزيادة الرقابة على قطاع الكهرباء في قطاع غزة من حيث تشغيل محطة التوليد بأقل التكاليف، واعادة هيكلة وتطوير خطوط التوزيع للحد من السرقات والفاقد، إضافة لزيادة كفاءة الجباية بشتى الوسائل الممكنة ومن أهمها تفعيل عدادات الدفع المسبق. وأخيرا تمكين السلطة الوطنية من استغلال حقول الغاز الطبيعي على ساحل قطاع غزة، بهدف القدرة على تمويل مشاريع التنمية المستقبلية.

دراسات عربية

6. ديوان المراجعة القومي -2016(تقرير عن جاهزية دولة السودان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2015

(2030 م-م)

حيث أشار التقرير إلى تقييم مدى جاهزية الحكومات الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عن التقدم المُحرز فيها، ثم القيام بالرقابة على أعمالها، والتحقق من مدى موثوقية البيانات التي تقدمها. وإجراء رقابة الأداء التي تقيّم مستوى تنظيم وكفاءة وفعالية البرامج الحكومية الرئيسية التي تسهم في جوانب معيّنة من أهداف التنمية المستدامة. بتقييم ودعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم 16 الذي يتعلق في جزء منه ببناء مؤسسات تعمل بشفافية وفعالية وتُطبق المساواة ولقد لخص التقرير توصيات منها تفعيل دور الآلية وكل الأجهزة التنفيذية للقيام بدورها تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واحراز تقدم فيها حسب الفترة الزمنية المحددة في الإتفاقية. والإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمجلس القومي للسكان وضع خطط وبرامج عمل واضحة للإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتوفير وتحديث المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وذلك من خلل قيام الآلية

الوطنية بدورها في هذا الشأن بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء وهو المسؤول الأول عن إنتاج هذه البيانات

7. شايع القحطاني 2011 (التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية)

وقد شملت هذه الدراسة للحديث عن جميع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهنا سنقوم بالإشارة إلى المؤشرات الاجتماعية والتي كانت كالتالي: العمل على تحقيق الموازنة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب من ناحية وبين متطلبات التنمية احتياجات سوق العمل والتخصصات من ناحية أخرى وهذا يتطلب من وجهة نظر الباحث إلى النظر في مناهج التعليم وبعض التخصصات النظرية التي قل الطلب عليها وخصوصاً في بعض مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية والتركيز على تخصصات العلوم والهندسة التي يحتاجها سوق العمل تقوية أنظمة العلوم والتكنولوجيا من خلال رفع التخصصات المالية للإنفاق على البحث العلمي والتطوير من خلال تعزيز العاملين في مجالات البحث العلمي والتطوير من علماء ومهندسون وتقنيون والإسراع في وضع استراتيجيات للموارد المائية تضمن حسن استخدام الموارد المائية الجوفية والاستفادة من المصادر المائية الأخرى تطوير محور الحماية الاجتماعية في البلديات وما يندرج عنه من تطوير في القطاع الصحي للأفراد وللبيئة

8. منعم خضير 2017 (قياس وتحليل أثر مؤشرات الخدمات الصحية في مؤشر التنمية البشرية في

العراق للمدة 2005-2015)

حيث أشارت هذه الدراسة إلى ضرورة زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية من الموازنة العامة للدولة وذلك من أجل تقديم أفضل الخدمات الصحية للمواطنين، إذ أن زيادة وحدة واحدة من الإنفاق على الخدمات الصحية يساهم في رفع مؤشر التنمية بمقدار 0.540 الأمر الذي يعكس إيجاباً على التنمية البشرية والإهتمام بشريحة الأطفال الرضى والأطفال دون سن الخامسة والأمهات وتكثيف الجهود ونشر الثقافة الصحية من خلال البوسترات والبرامج التلفزيونية وذلك من أجل خفض معدلات الوفيات من الأطفال الرضع والأطفال الرضع دون سن الخامسة ووفيات الأمهات لعلاقتها العكسية بالتنمية البشرية كما أن هذه الشريحة تمثل القوة الإنتاجية المستقبلية للعراق وأن الإهتمام بها يعكس بشكل إيجابي على التنمية البشرية في العراق

9. مهدي وآخرون 2006 (دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية

والمتقدمة)

حيث أشارت هذه الدراسة التحليلية التي تمت بالتعاون مع أكثر من جامعة عربية إلى عدم وصول الدول العربية إلى المعدلات العالمية ضمن مؤشرات نسب الإلتحاق بالتعليم وإنخفاض الأمية إضافة

إلى انخفاض معدل الانفاق على البحث والتطوير في البلدان العربية الأمر الذي انعكس بدوره على قلة اعداد العلماء والباحثين وانخفاض اعداد براءات الاختراع في تلك البلد ومن حيث الناحية البيئية فإن البلدان العربية تعاني من انخفاض نصيب الفرد من المياه وكذلك انخفاض نصيب الهكتار الواحد من المياة السطحية اضافة إلى قلة تساقط الامطار مما أدى ذلك إلى تزايد التصحر وانحسار الغطاء النباتي رافقه التوسع العمراني للاراضي الصالحة للزراعة وزيادة الملوثات الصناعية.

دراسة دولية

10. طالب وآخرون، 2017(التنمية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة- ماليزيا)

حيث كان الهدف من الدراسة هو التعرف على أثر التنمية في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث عمد الباحث إلى دراسة ماهية التنمية ومعرفة أهم أهدافها ومؤشراتها ثم تطرق إلى البحث عن التحديات التي تواجه التنمية والتنمية المستدامة من خلال استعراضه لواقع التنمية من منظور إسلامي في المجتمعات الإسلامية حيث أوصى إلى إعادة توجيه الإنفاق وترشيده في قطاعي التعليم والصحة وربطه بمعايير ثابتة ومقننة

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي أُتيحت للباحثة والمتعلقة بالدراسة الحالية سنقوم بالتعقيب على بعض الدراسات حسب تسلسل ذكرها

1. من خلال مراجعة دراسة دويكات يجب الإشارة إلى أنها تقاطعت مع هذه الدراسة حول واقع التعليم والصحة في فلسطين والأهداف المحلية والدولية التي تسعى إلى تطويره وقد تطرقت إلى الجهود الرامية التي تحاول السلطة الوطنية الفلسطينية أن تبذلها للنهوض بقطاع التعليم والصحة والتدريب
2. من خلال مراجعة دراسة الكرد تبين أنها أيضاً تتقاطع مع هذه الدراسة وخصوصاً الهدف الذي يتعلق بالتعليم الجيد والشامل للجميع حيث استعرضت الدراسة ربط التعلم بالتنمية المستدامة ودراسة الكرد قد تثري هذه الدراسة من خلال معرفة مدى تطبيق دولة فلسطين لمؤشر التعليم لتعزيز التنمية المستدامة في فلسطين

3. تقاطعت دراسة جعص مع هذه الدراسة في بند مهم من بنود مدى تطبيق مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية وهو اعتماد خطط التنمية الفلسطينية على المساعدات الخارجية وهو الأمر الذي سنقوم بالتطرق إليه خلال الدراسة لمعرفة مدى دور اعداد هذه الخطط على تطبيق دولة فلسطين لمؤشرات التنمية

4. من خلال مراجعة دراسة عفونة تبين لنا ضرورة الإهتمام بقطاع التعليم بشكل أكبر على إعتبار قضية التعليم قضية مصيرية ووطنية شاملة تخص الجميع وأن يكون التحسين على جميع المستويات من حيث المناهج والطلاب والتدريب والمعلمين حيث تقاطعت مع هدف الدراسة واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم الجيد والشامل للجميع وواقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين نوعية التعليم

5. تقاطعت هذه الدراسة مع تقرير جاهزية دولة السودان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2015-2030). من خلال دعم أهداف التنمية المستدامة في السودان وتفاعل وتعاون المؤسسات مع الدولة لتحقيق مستوى عالي من الشفافية والفعالية في تطبيق هذه الأهداف

6. تقاطعت دراسة مهدي وآخرون بشكل كبير مع هذه الدراسة وتحديداً فيما يتعلق بمؤشر التعليم حيث تطرقت دراسة مهدي وآخرون إلى عدم وصول الدول العربية إلى المعدلات العالية لتطبيق مؤشر التعليم مثل انخفاض الأمية وعدم كفاية الصرف العربي على اعداد العلماء والباحثين كما وتقاطعت بالهدف الثاني من مؤشر الصحة والذي ينص على ضمان الرفاه والصحة للجميع من خلال قلة اهتمام الدول العربية بإزدياد الملوثات الصناعية في تلك البلدان

7. تقاطعت دراسة خضير مع المؤشر الثاني من هذه الدراسة وهو مؤشر الصحة حيث أشارت إلى ضرورة زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية حيث يهدف هذا البند إلى الهدف الفرعي الثاني من الهدف الثاني لهذه الدراسة وهو الإرتقاء بصحة المواطن ورفاهيته من خلال الإهتمام بشريحة الأطفال الرضى والأطفال دون سن الخامسة والأمهات وتكثيف الجهود ونشر الثقافة الصحية من خلال اليوسترات والبرامج التلفزيونية وذلك من أجل خفض معدلات الوفيات من الأطفال الرضع

8. من خلال مراجعة الدراسة الدولية طالب وآخرون التنمية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة تقاطعت مع هذه الدراسة من خلال معرفة أثر تطبيق مؤشرات التنمية في المجتمعات الإسلامية من منظور اسلامي وتم التركيز على قطاعي الصحة والتعليم

أوجه التميز للدراسة الحالية

1. الدراسة الأولى من نوعها التي جمعت بين مؤشران مهمان من مؤشرات البعد الاجتماعي (التعليم والصحة)

2. حداثة هذه الدراسة حيث أن الفرق بينها وبين آخر دراسة تخصصت بمواضيع التنمية كانت في العام

2015

الفصل الثالث

منهجية وإجراءات البحث

المقدمة

تتناول الباحثة في هذا الفصل من الدراسة الإجراءات التي أتبعها لتوضيح كافة الخطوات والمراحل التي تم اعدادها وتنفيذها من خلال اتباع خطوات البحث العلمي في سبيل تحقيق الدراسة لأهدافها الأساسية، لذا سيتم عرض الخطوات المتبعة في الدراسة ابتداءً من المنهج المستخدم، ومصادر جمع البيانات، وتحديد مجتمع الدراسة وآلية اختيار عينتها، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، وعملية تحكيمها والتأكد من صدقها واتساق محاورها، والاختبارات الإحصائية المستخدمة فيها.

وتعتبر منهجية البحث وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي، للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقيق أهداف الدراسة.

وسنتعرف من خلال هذا الفصل على كل من: منهج ومجتمع وعينة الدراسة، وأداة الدراسة والتحقق من صدقها وثباتها، كما ويتضمن إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمتها الباحثة في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

1-3 منهج الدراسة

تعتبر منهجية الدراسة هي الوسيلة أو الطريقة التي تحقق الأهداف الرئيسية وتحدد إجراءاتها منذ بدايتها حتى نهايتها وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل والتفسير في ضوء الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة. فقد تم اعتماد المنهج الوصفي وذلك لملائمته لأغراض الدراسة وتحقيق أهدافها، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كمياً ووصفياً. ولا يكتفي هذا المنهج بوصف الظاهرة فقط، بل يتعدى ذلك إلى التعرف على العلاقة بين المتغيرات التي تؤثر على الظاهرة والتنبؤ بقيامها.

3-2 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من معلمي المدارس في ضواحي القدس، قرى جنوب شرق القدس (العيزيرية، أبوديس، السواحرة الشرقية، الشيخ سعد، تجمع عرب الجهالين، عناتا، حزما)، وبلغ عددهم الاجمالي 656 وفقاً لتقرير من وزارة التربية والتعليم العالي للعام (2019-2020) بغض النظر عن جهة الاشراف (حكومي-وكالة- خاص) بالإضافة إلى الأطباء العاملين في المراكز الصحية في تلك المناطق والبالغ عددهم الأقرب إلى الفعلي 425 حيث أن هنالك أطباء ومراكز تابعة لدولة الإحتلال الإسرائيلي في تلك المناطق لم يندرج ضمن التعداد التابع للسلطة الوطنية الفلسطينية.

3-3 عينة الدراسة:

تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة الميسرة وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من المعلمين والأطباء، حيث بلغ حجم العينة (108) في مجال التعليم و (42) في مجال الصحة، وتم اختيار هذه العينة عشوائياً حيث تم توزيع الاستبيان في المدارس والمراكز الصحية، وبعد توزيع أداة الدراسة من قبل الباحثة شخصياً وجمع المعلومات تم استعادة الاستبانات وتحليلها.

حيث اشتملت الدراسة على أربعة متغيرات مستقلة: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر، وكانت خصائص افراد العينة كما هو موضح في الجداول الآتية:

الجدول (1.3) توزيع عينة الدراسة حسب الجنس:

الجنس	التكرار للمعلمين	التكرار للأطباء
ذكر	24	21
أنثى	84	21
المجموع	108	42

الجدول (2.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي :

المؤهل العلمي	التكرار للمعلمين	التكرار للأطباء
الثانوية العامة	2	2
بكالوريوس	77	29
ماجستير	27	10
دكتوراه	2	1
المجموع	108	42

الجدول(3.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار للمعلمين	التكرار للأطباء
5 سنوات فأقل	33	15
5-10 سنوات	24	8
10 سنوات فأكثر	51	19
المجموع	108	42

الجدول(4.3) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

العمر	التكرار للمعلمين	التكرار للأطباء
أقل من 30 سنة	27	14
30-39	46	16
40-49	28	6
50-59	5	3
60 سنة فأكثر	2	3
المجموع	108	42

4-3 أداة الدراسة

الاستبانة:

قامت الباحثة بجمع البيانات الأولية من خلال استبانة تم تصميمها لغرض هذا البحث وقد تم استخدام مقياس Likert الخماسي لفقرات الدراسة (موافق بشدة بدرجة 5 نقاط، موافق بدرجة 4 نقاط، أحياناً لا أعلم بدرجة 3 نقاط، غير موافق بدرجة نقطتان، غير موافق بشدة بدرجة نقطة واحدة).

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بتطوير استبانتين كل منهما خاصة بمؤشر: الأولى: خاصة بمؤشر التعليم وموجه للمعلمين والإداريين في المدارس، أما الثانية فهي مؤشر الصحة وموجه للأطباء والإداريين في المراكز الصحية، وتكونت الاستبانة الخاصة بمجال التعليم من قسمين:

القسم الأول: يشتمل هذا الجزء على المتغيرات المستقلة: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر

القسم الثاني: يتكون من ثلاثة محاور خاصة بقطاع التعليم:

المحور الأول: يتكون من (9) فقرات تقيس مدى تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم الجيد والشامل للجميع.

المحور الثاني: يتكون من (6) فقرات تقيس مدى تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم

المحور الثالث: يتكون من (9) فقرات تقيس مدى تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين نوعية التعليم

الاستبانة الثانية الخاصة بالمجال الصحي تتكون من قسمين:

القسم الأول: يشتمل هذا الجزء على المتغيرات المستقلة: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر

القسم الثاني: يتكون من محورين خاصين بقطاع الصحة

المحور الأول: يتكون من (14) فقرة تقيس مدى تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع.

المحور الثاني: يتكون من (9) فقرات تقيس مدى تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر الارتقاء بصحة المواطن.

3-5 صدق أداة الدراسة

تعني أن يقيس الاستبيان ما وُضع لقياسه أي أنّ السؤال أو العبارة الموجودة في الاستبانة تقيس ما يفترض البحث قياسه، وتجيب على اسئلة واستفسارات البحث وقياس مدى ملاءمة مجالات وعبارات الاستبانة للمبجوثين.

وللتأكد من ذلك فقد تم عرض الاستبيان بصيغتها الأولى من خلال رسالة تحكيم ملحق رقم (4) على مجموعة من المحكمين أصحاب الإختصاص بلغ عددهم أربعة محكمين ملحق رقم (5) وذلك لقياس صدق أداة الدراسة من ناحية وضوح العبارات ومناسبتها ومدى قدرتها على قياس ما وجدت لقياسه، وهل أن العبارات في الاستبيان مناسبة للمبجوثين بحيث يتم تعديل أو حذف أو اضافة عبارة بحيث يكون الاستبيان قادر على قياس الظاهرة، وبعد أن جُمعت آراء المحكمين على صلاحية العبارات وانتماءها، وفي ضوء النتائج تم قبول العبارات التي اتفق المحكمين عليها وحذف الأخرى التي لم تكن مناسبة بالنسبة إليهم وتم التعديل على بعض العبارات بتعديل الصيغ

وتم اضافة بعض العبارات التي اعتبرو أن وجودها مهم ومن ثم تم الانتهاء من الاستبانة بشكلها النهائي للبدء بعملية التوزيع على المبحوثين.

3-6 ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات أداة الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة، تحت نفس الظروف والشروط. أي بعبارة أخرى إن ثبات الاستبانة يعني استقراراً في نتائج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير، فيما لو تمت إعادة توزيعها على الأفراد عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبلغ معامل الثبات (كرونباخ ألفا) للأداة ككل 0.932 وهذا ما يوضحه الجدول رقم (6.3) وهي قيمة مقبولة إحصائياً. كما تم احتساب معامل الثبات للمحاور التي تتكون منها أداة الدراسة كل على حدة وكانت لمحور التعليم 0.92 بينما كانت لمحور الصحة 0.93 وهذا يطمئن الباحثة من الاعتماد عليها، وتحليلها، وتفسير نتائجها، وتعميمها على مجتمع الدراسة.

جدول رقم (5.3): قيم معامل ثبات كرونباخ الفا حسب المحاور وعدد الأسئلة لاستبانة في مجال التعليم

المحاور	عدد الفقرات	قيمة معامل كرونباخ (الفا)
التعليم الجيد والشامل للجميع	9	0.841
تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم	6	0.923
تحسين نوعية التعليم	9	0.913
الكلية	24	0.922

جدول رقم (6.3): قيم معامل ثبات كرونباخ الفا حسب المحاور وعدد الأسئلة لاستبانة في مجال الصحة :

المحاور	عدد الفقرات	قيمة معامل كرونباخ (الفا)
توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع.	14	0.92
الارتقاء بصحة المواطن.	9	0.87
الكلية	23	0.93

يتضح من الجدولين أعلاه أن قيمة معامل (كرونباخ ألفا) الكلية لبنود الأداة تراوحت بين 0.92 لمحور التعليم بينما بلغت 0.93 لمحور الصحة وهي درجة ثبات جيدة ومقبولة وفقاً لآراء الباحثين والاحصائيين .

3-6 حدود الدراسة

هي الحدود التي يلتزم الباحث بالوقوف عندها في البحث العلمي الذي يقوم بكتابته، لذا يكون من الضروري عليه أن يوضح الحدود الجغرافية للدراسة، وقد يكون من المستحيل أيضاً دراسة المشكلة أو الظاهرة في كل الفترات الزمنية، لذا يكون من الضروري توضيح الحدود الزمنية للدراسة وقد يصعب دراسة كل الجوانب والموضوعات المرتبطة بالظاهرة أو المشكلة، وهنا يكون من الضروري توضيح الجوانب أو الموضوعات التي سنتناولها الدراسة.

2- **الحدود الموضوعية:** قياس مدى تحقيق التنمية الفلسطينية لأهداف التنمية المستدامة في البُعد الاجتماعي (الصحة والتعليم) ومعرفة إن كان هنالك فروقات في آراء المبحوثين المعلمون والأطباء تبعاً لمتغير الجنس (الموهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر).

3- **الحدود البشرية:** المعلمون والأطباء والإداريين ضمن هذين البُعدين في قرى جنوب شرق القدس

4- **الحدود المكانية:** قرى جنوب شرق القدس (العيزرية، أبوديس، السواحة الشرقية، الشيخ سعد، تجمع عرب الجهالين، عناتا، حزما)

5- **الحدود الزمانية:** تم انجاز هذه الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي 2019-2020

3-7 المعالجة الإحصائية

استخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي (SPSS) من تطبيق مجموعة من التحليلات الإحصائية الآتية:

1. التكرار والنسب المئوية للمتغيرات المستقلة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الدراسة.
2. تم استخدام اختبارات (Independent Sample t- test) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية وذلك تبعاً لمتغير الجنس.
3. تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لاختبار الفروق المعنوية بين المتوسطات الحسابية حسب المتغيرات المستقلة الأخرى المشتملة على ثلاثة مستويات فأكثر.
4. استخدام معامل كرونباخ ألفا (α) لمعرفة معنوية معامل الثبات للمحاور ولجميع فقرات الأداة.

8-3 متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

أولاً: المتغيرات المستقلة: الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، العمر

ثانياً: المتغيرات التابعة:

مؤشر التعليم بأبعاده الثلاثة: (التعليم الجيد والشامل للجميع - تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم - تحسين نوعية التعليم) ومؤشر الصحة ببعديه الاثنین : توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع -الإرتقاء بصحة المواطن ورفاهيته في ضوء أهداف التنمية العالمية المستدامة.

الفصل الرابع

1.4 نتائج الدراسة

تناول هذا الفصل عرضاً للبيانات الإحصائية التي تم إدخالها باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية SPSS ، والتي جُمعت عبر أداة الدراسة المتمثلة بالاستبانة، وقامت الباحثة بالإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص الفرضيات التي انبثقت عنها وذلك لاستخلاص نتائج الدراسة.

2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

نصت أسئلة الدراسة على الآتي:

السؤال الأول: ما واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم الجيد والشامل للجميع

2. واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم

3. واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين نوعية التعليم

ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية الموزونة الآتية المعتمدة إحصائياً والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالاتي باستخدام مقياس ريكرت الخماسي.

1. (أقل من 1 – 1.8) درجة موافقة ضعيفة جداً.

2. (من 1.8 - 2.6) درجة موافقة ضعيفة قليلة.

3. (من 2.6 - 3.4) درجة موافقة متوسطة.

4. (من 3.4 - 4.2) درجة موافقة كبيرة.

5. (4.2 فأعلى) درجة موافقة كبيرة جداً.

3.4 في هذه الجزئية من البحث سنقوم بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجات الموافقة الخاصة بمؤشر التعليم وأهدافه الرئيسية الخاصة باستبانة المعلمين

1. الجدول (7.3) المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة الخاصة باستبانة المعلمين

الترتيب	الرقم	المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	1	التعليم الجيد والشامل للجميع	3.09	0.98	متوسطة
	2	تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم	3.15	0.95	متوسطة
	3	تحسين نوعية التعليم	3.15	0.92	متوسطة
		جميع محاور مدى تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم	3.13	0.91	متوسطة

يتضح من الجدول (7.3) السابق أن المتوسط الحسابي الكلي بلغ 3.13 وبلغت المتوسطات الحسابية وتراوحت بين 3.09 ، 3.15 للمحاور حيث أبدى المعلمين المستطلعة آراؤهم موافقة متوسطة حول محاور الدراسة الخاصة بهم بإجاباتهم حول واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وللإجابة عن السؤال الفرعي الأول من الاستبانة الخاصة بمحور التعليم: ماهي أبرز مؤشرات التعليم الجيد والشامل للجميع. فقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات اسئلة هذا الفرع كما هو مبين في الجدول (8.3).

2. الجدول (8.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الأول: مؤشر التعليم الجيد والشامل للجميع

ما هي أبرز مؤشرات التعليم الجيد والشامل للجميع في فلسطين	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.2 حققت وزارة التربية والتعليم العدالة في فرص التعليم في المناطق الواقعة عند نقاط التماس مع الاحتلال الإسرائيلي	3.31	1.02	متوسطة
2.2 حققت وزارة التربية والتعليم العدالة في فرص التعليم مع ذوي الاحتياجات الخاصة	3.12	1.07	متوسطة
3.2 حققت وزارة التربية والتعليم العدالة في فرص التعليم بين الذكور والإناث	3.90	0.93	كبيرة

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	ما هي أبرز مؤشرات التعليم الجيد والشامل للجميع في فلسطين
ضعيفة	1.03	2.59	4.2 حقق تغيير المناهج الفلسطينية التطور في قطاع التعليم الأكاديمي والمهني وأصبح على مستوى المنطقة
متوسطة	1.08	3.34	5.2 توظف وزارة التربية والتعليم التكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية
متوسطة	0.94	3.13	6.2 تستخدم وزارة التربية والتعليم أدوات تقييم وآليات واضحة ومحددة لقياس التقدم في برامجها وسياساتها
متوسطة	1.08	3.21	7.2 تقوم وزارة التربية والتعليم بتأهيل المعلمين تأهيلاً فعالاً لمواكبة تطور المناهج
متوسطة	0.92	2.72	8.2 لوزارة التربية والتعليم دور فاعل في تأمين الموارد البشرية الفاعلة في المدارس الخاصة
ضعيفة	1.01	2.47	9.2 لوزارة التربية والتعليم دور فاعل في تأمين الموارد المالية الفاعلة في المدارس الخاصة
متوسطة	0.98	3.09	الدرجة الكلية للمحور الأول

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور الأول بلغت (3.09) وبدرجة موافقة متوسطة حيث حصلت الفقرة (2-3) " حققت وزارة التربية والتعليم العدالة في فرص التعليم بين الذكور والإناث" على أعلى متوسط حسابي وهو (3.90) وبدرجة موافقة كبيرة بينما حصلت الفقرة (2-8) " لوزارة التربية والتعليم دور فاعل في تأمين الموارد المالية الفاعلة في المدارس الخاصة" على أدنى متوسط حسابي (2.47) بدرجة موافقة ضعيفة. وإذا ما حاولنا تفسير ومناقشة هذه النتيجة فإنا يمكننا القول .

- تسعى وزارة التربية والتعليم الفلسطينية على تفعيل الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة العالمية وهو ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع من خلال تحقيق الغاية التالية حسب اجابات المعلمين "القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم" والذي ينسجم أيضاً مع مبادئ المنظمة العربية للثقافة والفنون حسب المبدأ رقم 4 ترتبط المساواة بين الجنسين ارتباطاً لا انفصام له بالحق في التعليم للجميع. ويتطلب تحقيق المساواة بين الجنسين اعتماد نهج يقوم على مراعاة حقوق الإنسان ويكفل انتفاع الفتيات والفتيان والنساء والرجال بمراحل التعليم وبإتمام هذه المراحل.

- وترجح الباحثة سبب الموافقة المتوسط إلى ما قامت به وزارة التربية والتعليم من خطوات في مواضيع عديدة وشاملة حيث دشنت وزارة التربية والتعليم العالي سياسة تعليمية شاملة للجميع بعض النظر عن قدراتهم أو إعاقاتهم فقد عملت على تأهيل الكوادر التربوية لإنشاء ثلاث مراكز للمصادر وتجهيز 123 غرفة مصادر للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الكتب المدرسية بلغة بريلا وإطلاق مبادرة دعم الأقران والتوجيه من خلال تشكيل لجنة أصدقاء الطالب ذو الإعاقة وفتح صفوف داخل المستشفيات وتوفير التعليم المنزلي للطلاب الذين يفرض عليهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي الإقامة الجبرية وهنا تتسجم هذه الإنجازات مع السؤال الذي حصل على ثالث أعلى نسبة بالمتوسط الحسابي وهو توظيف وزارة التربية والتعليم تكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية.

- كما وتتفق بدرجة متوسطة إجابة السؤال: -هل حققت وزارة التربية والتعليم العدالة في فرص التعليم في المناطق الواقعة عند نقاط التماس مع الاحتلال الإسرائيلي - مع ما تم ذكره في الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 والذي ينص على أن الحكومة الفلسطينية حددت أولوية التعليم كوسيلة لتعزيز الصمود في وجه الإحتلال الإسرائيلي. بالإضافة لذلك فإن أنشطة وبرامج عمل الوزارة في فتح صفوف في كافة المناطق الفلسطينية وخاصة المهمشة (تجمع عرب الجاهلین شرق القدس مثلا).

- يجب الإشارة إلى حصول مؤشر ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع على ادنى متوسط حسابي وذلك من خلال اجابات المعلمين وهذا يشير إلى التقصير في بناء المرافق التعليمية ذوي الإعاقة مما يعني عدم قدرة هذه الفئات الالتحاق بالتعليم وبالتالي عدم شموليتها واقصائها وهو ما يتناقض مع غاية مؤشرات التنمية المستدامة (ضمان التعليم الكامل والشامل للجميع)

- كذلك فقد كان للسؤال في محور التعليم - :هل لوزارة التربية والتعليم دور فاعل في تأمين الموارد المالية الفاعلة في المدارس الخاصة- ادنى متوسط حسابي وهذا لأنه ومن وجهة نظر الباحثة أن الجزء الأكبر من المدارس الخاصة قادرة على تأمين وتغطية النفقات المالية الخاصة بها وذلك نظراً لإرتفاع الأقساط المدرسية السنوية التي تفرضها تلك المدارس ، ولكن هذا الحال لا ينطبق على كل المدارس فهناك مدارس خاصة تعاني من قلة المورد المالي لديها الأمر الذي يؤثر على الرواتب المقدمة للمعلمين والتي قد تصل في بعض المدارس إلى دون الحد الأدنى من الأجور وقد توافقت هذه النقطة مع دراسة سائدة عفونة 2014 (واقع التعليم في المدارس الفلسطينية ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية) ضمن توصية

بإجراء تغيير شامل في النظام التعليمي والتربوي ليتلاءم مع الظروف السياسية غير المستقرة التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والتي أكدت بدورها على ضرورة إعداد بيئة صالحة للتعليم والتعلم من خلال تحديد احتياجات الطلبة والمعلمين، ودراسة واقعهم و الإهتمام بالمعلم ورعايته اقتصادياً، واجتماعياً، ومهنياً باعتباره حجر الزاوية في قيادة العملية التعليمية، كما وتغزى الأسباب إلى قلة الموارد المالية للمدارس الحكومية حسب إجتماع مع الأستاذ محمد سامي مدير مديرية ضواحي القدس لمدراس المدارس الخاصة والحكومية في ضواحي القدس فقد أشار إلى أن المدارس الحكومية بحاجة إلى تمويل أكثر من الخاصة حيث أن هنالك بعض المدارس الحكومية تصل قيمة ميزانيتها 10 آلاف شيفل خلال السنة الدراسية الكاملة وهذه ميزانية قليلة جداً مقارنة بحجم صرف المدارس وبحجم الميزانية المتوافرة في المدارس الخاصة والتي تصل إلى مئات الآلاف من الشواقل.

أما فيما يتعلق بالإجابة عن السؤال الفرعي الثاني (ماهي أبرز مؤشرات تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم) من الاستبانة الخاصة بمحور التعليم: فقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات السؤال الفرعي الثاني : مؤشر تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم .

الجدول (9.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الثاني: مؤشر تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هي أبرز مؤشرات تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم في فلسطين
متوسطة	0.91	3.25	1.3 تلتزم وزارة التربية والتعليم بتوفير الجودة المعرفية والمعلوماتية في المدارس
متوسطة	1.14	2.84	2.3 تلتزم وزارة التربية والتعليم بمتابعة الطلبة المتسربين من المدارس وتوجيههم إلى التعليم التقني أو المهني.
متوسطة	1.00	3.24	3.3 تراعي وزارة التربية والتعليم في بناء المرافق التعليمية الفروق بين الجنسين.
متوسطة	1.21	2.92	4.1 تراعي وزارة التربية والتعليم في بناء المرافق التعليمية ذوي الإعاقة
كبيرة	0.94	3.44	5.3 تهدف وزارة التربية والتعليم في بناء المرافق التعليمية إلى تهيئة بيئة تعليمية فعالة وآمنة
متوسطة	0.97	3.19	6.3 تلتزم وزارة التربية والتعليم بتوفير الوسائل التعليمية اللازمة لتحقيق الاهداف التربوية
متوسطة	0.95	3.15	الدرجة الكلية للمحور الثاني

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور الأول بلغت (3.15) وبدرجة موافقة متوسطة حيث حصلت الفقرة (3-5) " تهدف وزارة التربية والتعليم في بناء المرافق التعليمية إلى تهيئة بيئة تعليمية فعّالة وآمنة " على أعلى متوسط حسابي وهو (3.44) وبدرجة موافقة كبيرة بينما حصلت الفقرة (3-2) " تلتزم وزارة التربية والتعليم بمتابعة الطلبة المتسربين من المدارس وتوجيههم إلى التعليم التقني أو المهني " على أدنى وسط حسابي (2.84) بدرجة موافقة متوسطة.

- إن اجابات المبحوثين على أسئلة هذا المحور والتي انت بدرجة متوسطة تؤكد أن سياسة وأنشطة وزارة التربية والتعليم تسعى لتنمashi مع أهداف التنمية العالمية المستدامة من خلال قيام الوزارة في بناء المرافق التعليمية إلى تهيئة بيئة تعليمية فعّالة وآمنة" ضمن الغاية الثامنة للهدف الرابع بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعّالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع

- كما وتتفق الإجابة بدرجتها المتوسطة مع ما اشار إليه الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، والذي ينص على أن الحكومة الفلسطينية اتبعت العديد من الإجراءات لضمان بقاء التعليم من أولى أولوياتها، وأيضاً عملت على اعتماد العديد من السياسات والتدابير لدمج التعليم والتدريب الفني والمهني في التعليم العام الصفوف 7-9، بهدف تحسين نظرة الطلبة للتعليم المهني، وتزويدهم بالمهارات الحياتية الأساسية، وقد سعت أيضاً إلى ضمان تحقيق معدلات التحاق مرتفعة وتعليم جيد من خلال تدريب المعلمين وتأهيلهم حيث تم تأهيل نسبة 57% وفقاً للإستراتيجية الوطنية لتدريب وتأهيل المعلمين، وتفعيلها لمبادرة الاعتماد على الطاقة الشمسية في توفير الكهرباء لتعزيز امكانية الحصول على جودة تعليم جيدة .

وأكدت إجابات المعلمين بأن وزارة التربية والتعليم تلتزم بدرجة غير كافية لتوفير الجودة المعرفية والمعلوماتية في المدارس حيث حصل هذا السؤال على ثاني أعلى متوسط حسابي .بالإضافة إلى الالتزام بتوفير الوسائل التعليمية اللازمة لتحقيق الأهداف التربوية وهذه النتيجة في حال استمرت بالتطور والإزدياد فإنها ستتماشى مع رؤية القطاع التعليمي ضمن الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم وهي مجتمع فلسطيني يمتلك القيم والعلم والثقافة والتكنولوجيا لإنتاج المعرفة وتوظيفها في التحرر والتنمية .

ويجب أن نضيف هنا حصول اقل درجة للسؤال (2.84) المتعلق بمتابعه الطلبة المتسربين وتوجيههم باتجاه التعليم التقني والمهني وكما يبدو فإن الوزارة لم تبذل أو تلتزم بشكل كبير بهذا الهدف وهو الشمولية في التعليم وعدم ترك احد. وقد يعود ضعف درجة موافقه إلى افتقار منطقة قرى جنوب شرق القدس

إلى المدارس التقنية ومدارس التعليم المهني التي تستوعب طاقات الشباب وقد يعود أيضا التسرب إلى حاجة سكان هذه المناطق إلى وجود أكثر من معيل في البيت لضمان العيش الكريم الأمر الذي يحفز ظاهرة التسرب من المدارس والتوجه إلى ورش العمل .

أما بالنسبة للسؤال الفرعي الثالث ما هي أبرز مؤشرات تحسين نوعية التعليم في فلسطين فقد تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات اسئلة الفرع الثالث لهذا المحور

الجدول (10.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الثالث: مؤشر تحسين نوعية التعليم

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات المتعلقة بالسؤال الثالث: ما هي أبرز مؤشرات تحسين نوعية التعليم في فلسطين
متوسطة	1.07	3.05	1.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على التطوير الايجابي للمناهج بشكل مستمر
متوسطة	1.09	2.92	2.4 تعمل المناهج المدرسية في تطوير العملية الإبداعية وتوسيع المدارك الفكرية لدى الطالب
متوسطة	0.97	3.31	3.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على تحويل التعليم من التعليم التلقيني إلى التعليم بأساليب علمية وحديثة.
متوسطة	1.08	3.06	4.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على تطبيق التعليم عن بعد لتسهيل العملية التعليمية
متوسطة	1.02	3.15	5.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على تطبيق التعليم الإلكتروني لضمان توفير عملية التعلّم للجميع
متوسطة	0.96	3.29	6.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على دعم حرية البحث العلمي والإبداع الثقافي والأدبي والفني في المدارس
كبيرة	0.95	3.42	7.4 توظف وزارة التربية والتعليم التكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية
متوسطة	0.92	3.11	8.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير كوادر مؤهلة لتدريب الطلاب الملتحقين بالتعليم التقني
متوسطة	1.08	3.07	9.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير بيئة آمنة لإحتضان المواهب العلمية لطلبة المدارس
متوسطة	0.92	3.15	الدرجة الكلية للمحور الثالث

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور الأول بلغت (3.15) وبدرجة موافقة متوسطة حيث حصلت الفقرة (4- 7) " توظف وزارة التربية والتعليم التكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية " على

أعلى متوسط حسابي وهو (3.42) وبدرجة موافقة كبيرة بينما حصلت الفقرة (4-2) " تعمل المناهج المدرسية في تطوير العملية الإبداعية وتوسيع المدارك الفكرية لدى الطالب " على أدنى وسط حسابي (2.92) بدرجة موافقة متوسطة. وعزت الباحثة هذه الموافقة المتوسطة إلى التغيير السنوي للمناهج والذي يراه كثيرون أنه غير مراعي للظروف المحيطة وغير مدروس بشكل فعال من قبل الوزارة .

- من الواضح من اجابات المعلمين على المحور الثالث مؤشر تحسين نوعية التعليم حسب الأسئلة التالية
توظف وزارة التربية والتعليم التكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية، تسعى بشكل جيد وزارة التربية والتعليم على تحويل التعليم من التعليم التقليدي إلى التعليم بأساليب علمية وحديثة، تعمل وزارة التربية والتعليم على دعم حرية البحث العلمي والإبداع الثقافي والأدبي والفني في المدارس، تعمل وزارة التربية والتعليم على تطبيق التعليم الإلكتروني لضمان توفير عملية التعلم للجميع أن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وفي أكثر من غاية تبين لنا أنها تسعى لتتماشى مع أهداف التنمية العالمية المستدامة الخاصة بمؤشر التعليم ومع الهدف الإستراتيجي الأول لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة استراتيجية اليونسكو للتعليم (2014-2021) وهو مساندة الدول الأعضاء في تطوير نظم التعليم لتعزيز التعلم الجيد والجامع مدى الحياة لصالح من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم ومن الجدير ذكره بأن فلسطين وخلال الأعوام القليلة الماضية أثبتت جدارتها بالمشاركة في مسابقات عربية ودولية ضمن المجال التكنولوجي والمعرفي وأنها أصبحت تدرس التطبيقات البرمجية داخل مناهجها ضمن مساق البرمجة الذي أصبح يدرس لطلبة صفي الخامس والسادس والذي ينمي داخل فكر الطالب مبادئ إنشاء تطبيقات ومواقع الكترونية وأصبحت مادة التكنولوجيا مادة أساسية ضمن المنهاج الفلسطيني
- كما ونلاحظ وجود معيق في دور المناهج المدرسية في تطوير العملية الإبداعية وتوسيع المدارك الفكرية لدى الطالب حيث حصلت على أدنى وسط حسابي (2.92) وحصل السؤال تعمل وزارة التربية والتعليم على التطوير الايجابي للمناهج بشكل مستمر بدرجة موافقة متوسطة حسب اجابات المعلمين/ات على ثاني أدنى وسط حسابي (3.05) بدرجة موافقة متوسطة. ويعود الأمر بالنسبة للباحثة إلى التغيير السنوي للمناهج الغير مراعي للظروف المحيطة والغير مدروس من قبل وزارة التربية والتعليم كما أن عملية تغيير المناهج لا تشمل جميع أطراف العملية التعليمية وأن القرارات الوزارية التي لها علاقة بالتعديلات على المناهج لا تضع المعلم وولي الأمر والطالب في صورة سبب التغيير ولا تأخذ التغذية الراجعة من أطراف العملية التعليمية عند وضع مناهج جديدة فالواضح في منهجية التعليم أن كل وزير يعمل على تغييرات حسب الخلفية العلمية القادم منها وهذا أمر بات واضحاً للمعلم والطالب وولي الأمر .

السؤال الرئيس الثاني: ما واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد تفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز مؤشرات توفير خدمات رعاية صحية شاملة للجميع

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات المحور الأول: مؤشر توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع كما هو مبين في الجدول (11.3).

الجدول (11.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الأول: مؤشر توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات المتعلقة بالسؤال: ما هي أبرز مؤشرات توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع
متوسطة	0.97	3.17	1.2 تعمل الحكومة على توفير استدامة مالية لنظام الرعاية الصحية في فلسطين
متوسطة	1.08	3.02	2.2 تهتم الحكومة ووزارة الصحة على توفير الرعاية النفسية للمرضى
متوسطة	0.98	2.88	3.2 هنالك تكامل في البرامج الصحية والنفسية من قبل وزارة الصحة
متوسطة	1.03	3.07	4.2 هنالك تكامل في توزيع الأطباء ذوي الاختصاصات المختلفة داخل المستشفيات الفلسطينية
متوسطة	1.09	3.10	5.2 هنالك تكامل في توزيع الممرضين / الممرضات ذوي الكفاءات داخل المستشفيات الفلسطينية
متوسطة	0.95	2.76	6.2 هنالك خدمات متكاملة وشاملة داخل المستشفيات الفلسطينية
ضعيفة	0.76	2.52	7.2 هنالك عدد أسرة كافية داخل المستشفيات يستوعب أعداد المرضى القادمين
متوسطة	0.85	3.19	8.2 هنالك أدوية مجانية للأمراض المزمنة داخل المستشفيات ومستودعات وزارة الصحة
متوسطة	0.77	3.31	9.2 الطواقم الطبية داخل المستشفيات مؤهلة ومدربة بشكل صحيح لإستقبال المرضى كل حسب تخصصه
متوسطة	0.82	3.19	10.2 غرف الطوارئ في المستشفيات والمراكز الطبية مؤهلة بشكل عام لإستقبال الحالات المرضية
كبيرة	0.76	3.42	11.2 تعمل وزارة الصحة الفلسطينية على توفير مراكز صحية في كل تجمع سكاني
متوسطة	0.78	2.64	12.2 هنالك متابعة دورية لمحاسبة الأخطاء الطبية

درجة الموافقة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرات المتعلقة بالسؤال: ما هي أبرز مؤشرات توفيز خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع
متوسطة	0.79	2.95	13.2 يتم العمل على محاسبة المقصرين من الطواقم الطبية في حال تبين هنالك خطأ طبي
متوسطة	0.93	3.29	14.2 تعمل وزارة الصحة الفلسطينية على المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية الطبية من أجل نقل الخبرات والمهارات إلى المستشفيات الفلسطينية
متوسطة	0.74	3.04	الدرجة الكلية للمحور الأول

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور الأول بلغت (3.04) وبدرجة موافقة متوسطة حيث حصلت الفقرة من محور الصحة (2-11) "تعمل وزارة الصحة الفلسطينية على توفير مراكز صحية في كل تجمع سكاني" على أعلى متوسط حسابي وهو (3.42) وبدرجة موافقة كبيرة بينما حصلت الفقرة (2-7) " هنالك عدد أسرّة كافية داخل المستشفيات يستوعب أعداد المرضى القادمين " على أدنى وسط حسابي (2.52) بدرجة موافقة ضعيفة.

- من الواضح من اجابات العاملين في القطاع الصحي أن وزارة الصحة الفلسطينية تسعى للعمل على تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية العالمية المستدامة الصحة للجميع بناء على السؤال **تعمل وزارة الصحة الفلسطينية على توفير مراكز صحية في كل تجمع سكاني** على أعلى متوسط حسابي وتتماشى مع أهداف وكالة تشغيل اللاجئين الفلسطينيين ضمان توفير خدمات صحية شاملة ومتكاملة، وتحسين إمكانية الوصول للخدمات الصحية وبجودة عالية كحق أنساني لكافة الفئات السكانية وبالأخص الفقيرة والمهمشة منها، وفي جميع المناطق الجغرافية، من منطلق تحقيق مبدأ الصحة للجميع الأمر الذي يؤدي إلى ضمان العلاج في جميع التجمعات السكنية بغض النظر عن أماكن تواجدها.
- السؤال **الطواقم الطبية داخل المستشفيات مؤهلة ومدربة بشكل صحيح لإستقبال المرضى كل حسب تخصصه** يُشير إلى تحسن في القطاع الصحي داخل فلسطين وهذا يتناسب مع مبادئ الخطة الاستراتيجية لوزارة الصحة الفلسطينية (2017-2022) الاستدامة الذي يشير إلى ضرورة ضمان استدامة النظام الصحي الفلسطيني بمكوناته كافة(الخدمات الصحية، والموارد البشرية، والمعلومات الصحية، والأدوية والتكنولوجيا الصحية، والتمويل الصحي، والقيادة والحوكمة) وتنطبق هذه المعلومات أيضاً مع إجابة

الأطباء على السؤال هنالك أدوية مجانية للأمراض المزمنة داخل المستشفيات ومستودعات وزارة الصحة والذي حصل أيضاً على نسبة عالية بالموافقة

- إجابة الأطباء عن السؤال هنالك عدد أسرة كافية داخل المستشفيات يستوعب أعداد المرضى القادمين والذي أخذ أدنى مؤشر حسابي أن هنالك مشكلة تواجه قطاع الصحة فيما يتعلق بالقدرة الإستيعابية للمرضى داخل المستشفيات الفلسطينية من وجهة نظر الأطباء المطلعين على واقع المستشفيات والمراكز والحالات المرضية التي يتاملون معها يوميا وباستمرار .
- وهنا نطرح السؤال التالي لماذا عملت وزارة الصحة الفلسطينية على إلغاء التحويلات الطبية إلى الداخل المحتل (المستشفيات الإسرائيلية) وإلى دولة الأردن الأمر الذي يستوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة الصحة على إتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة والضرورية لحل هذه المشكلة قبل أن تتحول إلى أزمة

السؤال الثاني: ماهي أبرز مؤشرات تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته:

تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات المحور الأول: لمؤشر الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته كما هو مبين في الجدول (12.3).

الجدول (12.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الأول: مؤشر الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته .

الفرقات المتعلقة بالسؤال الثالث: ما هي أبرز مؤشرات الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1.3 هنالك عدالة في توزيع الأدوية والعلاجات للأمراض المزمنة	3.36	0.81	متوسطة
2.3 تعمل السلطة الفلسطينية على تفعيل آليات للحد من الأضرار الناجمة عن السكن بالقرب من مقالع الحجر والمناطق الصناعية	2.88	0.96	متوسطة
3.3 تدعم وزارة الصحة الأبحاث الطبية المتعلقة بالأمراض المزمنة	2.86	0.91	متوسطة
4.3 يتم تطبيق اللوائح والأنظمة الخاصة بسلامة الطعام والغذاء	3.12	0.79	متوسطة
5.3 هنالك فحص دوري لمياه الشرب من حيث صلاحيتها للإستخدام الآدمي	2.90	0.87	متوسطة
6.3 هنالك إشراف رسمي ودوري على شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه	3.10	0.81	متوسطة

الفرقات المتعلقة بالسؤال الثالث: ما هي أبرز مؤشرات الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	درجة الموافقة
7.3 هنالك متابعة حقيقية وإشراف من قبل الوزارة والجهات المختصة على مبيدات القوارض والحشرات المقدمة للمزارعين	0.86	3.07	متوسطة
8.3 تخضع المباني والمنشآت السكنية إلى شروط السلامة العامة في كافة المناطق	0.92	2.95	متوسطة
9.3 تعمل السلطة الفلسطينية من خلال سلطة جودة البيئة على إدارة النفايات الصلبة داخل التجمعات السكنية	0.82	2.71	متوسطة
الدرجة الكلية للمحور الثاني	0.71	2.99	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمحور الأول بلغت (2.99) وبدرجة موافقة متوسطة حيث حصلت الفقرة (1-3) "من محور الصحة: هنالك عدالة في توزيع الأدوية والعلاجات للأمراض المزمنة " على أعلى متوسط حسابي وهو (3.36) وبدرجة موافقة متوسطة بينما حصلت الفقرة (3-9) "تعمل السلطة الفلسطينية من خلال سلطة جودة البيئة على إدارة النفايات الصلبة داخل التجمعات السكنية " على أدنى وسط حسابي (2.71) بدرجة موافقة متوسطة.

- تتوافق بشكل مقبول خطة الصحة الفلسطينية للعام 2017-2022 مع أهداف التنمية الإنمائية الصحة مع الغاية الخامسة من الهدف وهي تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة وهذا مؤشر جيد مقارنة لفلسطين بالدول الأخرى
- كما وحصل السؤال التالي يتم تطبيق اللوائح والأنظمة الخاصة بسلامة الطعام والغذاء على ثاني أعلى وسط حسابي ضمن اجابات الأطباء وهذا مؤشر مقبول وملاحظ من قبل وزارة الصحة الفلسطينية من خلال حملات التوعية التي تنظمها على صعيد المدارس بين طلاب المدارس وعلى صعيد المراكز الصحية والمستشفيات من خلال المتابعة الدورية مع المرضى وتحديد الأطفال والمرأة، كما أنه وفي السنوات الأخيرة كان هنالك دور واضح لدائرة الرقابة الصحية وخصوصاً في المطاعم والأماكن العامة ولما قامت به من مراقبة للمنتجات منتهية الصلاحية من لحوم ألبان ومواد تموين ومستحضرات التجميل
- كانت الاجابة الموافقة على سؤال هنالك إشراف رسمي ودوري على شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه من الاجابات التي اخذت الوسط الحسابي الثالث الأعلى وهذا واضح من خلال بعض

التحسينات التي تقوم بها البلديات بشكل دوري في متابعة حفر الامتصاص وشبكات الصرف الصحي كما هو واضح أيضاً تحويل جزء من ميزانيات البلديات والدعم المخصص لهم لموضوع شبكات الصرف الصحي وحفر الامتصاص

- تبين لنا من توافق اقل في بعض بنود خطة الصحة الفلسطينية للعام 2017-2022 فيما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة داخل التجمعات السكنية حيث حصل على أدنى وسط حسابي ومن وجهة نظر الباحثة تعود الأسباب لأن مكبات النفايات في معظم المناطق الفلسطينية تابعة لإدارة سلطة الإحتلال وهناك تقسيم زمني لكل منطقة لإدارة نفاياتها كما أن مكبات النفايات التابعة للسلطة الفلسطينية تنقر لإدارة رشيدة في مركبات نقل النفايات وإدارة المساحات في المكبات

- وقد حصل السؤال تعمل السلطة الفلسطينية على تفعيل آليات للحد من الأضرار الناجمة عن السكن بالقرب من مقالع الحجر والمناطق الصناعية على درجة موافقة متوسطة بوسط حسابي 2.88 وهذا يعود ومن وجهة نظر الباحثة على أن الرقابة الصحية بحاجة إلى اجراءات أكثر صرامة مع أصحاب المقالع والمناطق الصناعية ويعود سبب ضعف الرقابة إلى أن أصحاب المقالع والمصانع هم من القطاع الخاص ومعظم أعمالهم تكون ضمن حدود ملكيتهم الخاصة من المكان والأراضي .

السؤال الثالث : هل هناك فروق في استجابات المبحوثين حول واقع تطبيق مؤشر التعليم تُعزى لخصائص المبحوثين الديمغرافية "الجنس-الموهل العلمي-سنوات الخبرة -العمر"

وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة باختبار فرضيات الدراسة التي تنبثق عن هذا السؤال، ولعرض النتائج سننظر لفحص الفرضيات كما هو موضح:

3.4 فرضيات الدراسة:

1.3.4: فحص الفرضية الأولى والتي تنص على: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α) ≥ 0.05 في استجابات المبحوثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية ويتفرع منها الفرضيات الاتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تُعزى لمتغير الجنس

الجدول (13.3) المتوسطات الحسابية لجميع محاور التعليم والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس

الدرجة الكلية للمحور	المتوسط الحسابي		قيمة ت	الدلالة *
	ذكر	أنثى		
التعليم الجيد والشامل للجميع	3.05	3.10	0.346	0.730
تحسين والبقاء في التعليم	3.09	3.17	0.404	0.687
تحسين نوعية التعليم	3.11	3.16	0.260	0.795
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	3.08	3.14	0.357	0.722

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 للمحاور وللدرجة الكلية للفقرات ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية للدرجة الكلية والمحاور الثلاث بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب الدرجة الكلية لجميع الفقرات والمحاور الثلاث (التعليم الجيد والشامل للجميع، تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم، تحسين نوعية التعليم) من وجهة نظر المعلمين تبعاً لمتغير الجنس. ويعود التقارب في اجابات المبحوثين رغم الفارق العمري بينهم من وجهة نظر الباحثة إلى الضعف الملموس في قطاع التعليم وإلى سوء التخطيط من قبل الوزارات المختصة فيما يتعلق بالمناهج

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في استجابات المبحوثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي

الجدول (14.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور التعليم والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير

المؤهل العلمي

الدرجة الكلية للمحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
التعليم الجيد والشامل للجميع	بين المجموعات	1.180	3	.393	.768	.514
	داخل المجموعات	53.250	104	.512		
	المجموع	54.430	107			
تحسين والبقاء في التعليم	بين المجموعات	1.234	3	.411	.643	.589
	داخل المجموعات	66.569	104	.640		
	المجموع	67.803	107			

.261	1.354	.849	3	2.546	بين المجموعات	تحسين نوعية التعليم
		.627	104	65.175	داخل المجموعات	
			107	67.721	المجموع	
.393	1.007	.488	3	1.465	بين المجموعات	الدرجة الكلية لجميع الفقرات
		.485	104	50.457	داخل المجموعات	
			107	51.922	المجموع	

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 للمحاور وللدرجة الكلية للفقرات ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية للدرجة الكلية والمحاور الثلاث بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات الاستجابة حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائية حسب الدرجة الكلية لجميع الفقرات والمحاور الثلاث (التعليم الجيد والشامل للجميع، تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم، تحسين نوعية التعليم) من وجهة نظر المعلمين تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ في استجابات الباحثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تُعزى لمتغير سنوات الخبرة

الجدول (15.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور التعليم والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير

سنوات الخبرة

الدرجة الكلية للمحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
التعليم الجيد والشامل للجميع	بين المجموعات	.275	2	.138	.267	.766
	داخل المجموعات	54.155	105	.516		
	المجموع	54.430	107			
تحسين والبقاء في التعليم	بين المجموعات	.846	2	.423	.663	.517
	داخل المجموعات	66.957	105	.638		
	المجموع	67.803	107			
تحسين نوعية التعليم	بين المجموعات	.358	2	.179	.279	.757
	داخل المجموعات	67.363	105	.642		
	المجموع	67.721	107			
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	.413	2	.207	.421	.657
	داخل المجموعات	51.509	105	.491		
	المجموع	51.922	107			

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 للمحاور وللدرجة الكلية للفقرات ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية للدرجة الكلية والمحاور الثلاث بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائية حسب الدرجة الكلية لجميع الفقرات والمحاور الثلاث (التعليم الجيد والشامل للجميع ، تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم، تحسين نوعية التعليم) من وجهة نظر المعلمين تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. كما اشرنا في الفرضية السابقة أن هنالك فجوة في قطاع التعليم وبين الاحتياج الحقيقي الفعلي وهذا من وجهة نظر الباحثة وتبعاً لاستجابات الباحثين يعود إلى خلل في نظام التعليم بشكل عام وعدم تغطية الجوانب الأساسية في العملية التعليمية وتغيير المنهاج تبعاً لوزير التربية والتعليم المتولي رئاسة الوزارة وليس تبعاً لعمليات تعليمية مدروسة

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في استجابات الباحثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تُعزى لمتغير العمر

الجدول (16.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور التعليم والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

الدرجة الكلية للمحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
التعليم الجيد والشامل للجميع	بين المجموعات	12.643	28	.452	.854	.674
	داخل المجموعات	41.787	79	.529		
	المجموع	54.430	107			
تحسين والبقاء في التعليم	بين المجموعات	15.297	28	.546	.822	.715
	داخل المجموعات	52.506	79	.665		
	المجموع	67.803	107			
تحسين نوعية التعليم	بين المجموعات	17.575	28	.628	.989	.494
	داخل المجموعات	50.146	79	.635		
	المجموع	67.721	107			
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	11.165	28	.399	.773	.775
	داخل المجموعات	40.757	79	.516		
	المجموع	51.922	107			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 للمحاور وللدرجة الكلية للفقرات ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية للدرجة الكلية والمحاور الثلاث بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حسب الدرجة الكلية لجميع الفقرات والمحاور الثلاث (التعليم الجيد والشامل للجميع ، تحسين اللتحاق والبقاء في التعليم، تحسين نوعية التعليم) من وجهة نظر المعلمين تبعاً لمتغير العمر.

2.3.4: فحص الفرضية الثانية والتي تنص على:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تُعزى للمتغيرات الديموغرافية ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تُعزى لمتغير الجنس

الجدول (17.3) المتوسطات الحسابية لجميع محاور التعليم والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس

الدرجة الكلية للمحور	ذكر	أنثى	قيمة ت	الدلالة *
	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي		
توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع	3.14	2.94	1.38	0.174
الارتقاء بصحة المواطن	3.03	2.96	0.894	0.697
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	3.10	2.95	0.0826	0.315

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 للمحاور وللدرجة الكلية للفقرات ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية للدرجة الكلية والمحورين بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات الاستجابة حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب الدرجة الكلية لجميع الفقرات والمحاور الاثنان (توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع، الارتقاء بصحة المواطن) من وجهة نظر الأطباء تبعاً لمتغير الجنس .

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ في استجابات الباحثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُعزى لمتغير المؤهل العلمي

الجدول (18.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور الصحة والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير

المؤهل العلمي

الدرجة الكلية للمحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع	بين المجموعات	.743	3	.248	1.146	.343
	داخل المجموعات	8.209	38	.216		
	المجموع	8.951	41			
الارتقاء بصحة المواطن	بين المجموعات	.214	3	.071	.182	.908
	داخل المجموعات	14.872	38	.391		
	المجموع	15.085	41			
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	.214	3	.071	.300	.825
	داخل المجموعات	9.027	38	.238		
	المجموع	9.241	41			

* دال إحصائياً عند مستوى $(\alpha \geq 0.05)$.

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 للمحاور وللدرجة الكلية للفقرات ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية للدرجة الكلية والمحورين بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات الاستجابة حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب الدرجة الكلية لجميع الفقرات والمحورين (توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع، الارتقاء بصحة المواطن) من وجهة نظر الأطباء تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في استجابات المبحوثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تُعزى لمتغير سنوات الخبرة

الجدول (19.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور الصحة والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

الدرجة الكلية للمحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع	بين المجموعات	.786	2	.393	1.878	.166
	داخل المجموعات	8.165	39	.209		
	المجموع	8.951	41			
الارتقاء بصحة المواطن	بين المجموعات	.890	2	.445	1.223	.305
	داخل المجموعات	14.195	39	.364		
	المجموع	15.085	41			
الدرجة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	.786	2	.393	1.812	.177
	داخل المجموعات	8.455	39	.217		
	المجموع	9.241	41			

* دال احصائياً عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$).

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 للمحاور وللدرجة الكلية للفقرات ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية للدرجة الكلية والمحورين بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات الاستجابة حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي حسب الدرجة الكلية لجميع الفقرات والمحورين (توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع ، الإرتقاء بصحة المواطن) من وجهة نظر المعلمين تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

الفرضية الفرعية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) في استجابات المبحوثين حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر التعليم كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُعزى لمتغير ال

الجدول (20.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور الصحة والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير العمر

الدرجة الكلية للمحاور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع	بين المجموعات	6.818	24	.284	2.264	.043
	داخل المجموعات	2.133	17	.125		
	المجموع	8.951	41			
الارتقاء بصحة المواطن	بين المجموعات	9.025	24	.376	1.055	.464
	داخل المجموعات	6.061	17	.357		
	المجموع	15.085	41			
الدرج ة الكلية لجميع الفقرات	بين المجموعات	6.504	24	.271	1.683	.136
	داخل المجموعات	2.737	17	.161		
	المجموع	9.241	41			

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الدلالة أكبر من 0.05 للمحور الثاني وللدرجة الكلية للفقرات ونتيجة لذلك فقد تم قبول الفرضية الصفرية للدرجة الكلية والمحور الثاني بمعنى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) بين متوسطات الاستجابة حول تطبيق السلطة الوطنية لمؤشر الصحة كما حددته مؤشرات التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حسب الدرجة الكلية لجميع الفقرات والمحور (الارتقاء بصحة المواطن) من وجهة نظر المعلمين تبعاً لمتغير العمر، بينما بلغت قيمة الدالة أقل من 0.05 للمحور الأول: توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) بين متوسطات الاستجابة حول محور توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع تبعاً لمتغير العمر.

ولمعرفة مصدر الفروقات الناتجة تم تنفيذ اختبار أقل فرق ممكن (L.S.D.) لمعرفة مصدر الاختلاف في إجابات أفراد عيّنة المعلمين لمحور توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع تبعاً لمتغير العمر، وذلك كما في الجدول (23.3)

جدول (21.3): اختبار L.S.D./متغير العمر

الدلالة الإحصائية	الفرق في المتوسط الحسابي	الفئة العمرية (ب)	الفئة العمرية (أ)
0.053	0.341	<u>39-30</u>	أقل من 30 سنة
0.541	0.148	<u>49-40</u>	
0.549	0.132 -	<u>59-50</u>	
0.037	* 0.529 -	<u>60 سنة فأكثر</u>	
0.053	0.341-	أقل من 30 سنة	39-30
0.134	0.412	<u>49-40</u>	
0.014	* 1.217 -	<u>59-50</u>	
0.021	* 0.917 -	<u>60 سنة فأكثر</u>	
0.541	-0.148	أقل من 30 سنة	49-40
0.134	-0.412	<u>39-30</u>	
0.134	0.621 -	<u>59-50</u>	
0.240	0.3710 -	<u>60 سنة فأكثر</u>	
0.549	0.132	أقل من 30 سنة	59-50
0.014	* 1.217	<u>39-30</u>	
0.134	0.621	<u>49-40</u>	
0.643	0.121 -	<u>60 سنة فأكثر</u>	
0.037	* 0.529	أقل من 30 سنة	60 سنة فأكثر
0.021	* 0.917	<u>39-30</u>	
0.240	0.3710	<u>49-40</u>	
0.643	0.121	<u>59-50</u>	

* قيمة دالة احصائيا

نلاحظ من الجدول (23.3) وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد عيّنة المعلمين حيث اختلفت اجاباتهم حول محور توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع وذلك لفئة العمر حيث كان لصالح الفئة العمرية 60 سنة فأكثر عن الفئتين (أقل من 30 سنة) و (39-30 سنة) ، ولصالح الفئة (59-50 سنة) مقارنة مع الفئة (39-30 سنة) ، مما يعكس رضى أكبر للفئة العمرية الأكبر لعيّنة الأطباء المستطلعة آراؤهم.

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

5.1 مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم نتائج الدراسة واستنتاجاتها وما خلصت إليه الباحثة بعد عمليات تحليل البيانات، واختبار فرضيات الدراسة، والوقوف على معرفة "واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشرات التنمية " البعد الاجتماعي: التعليم والصحة " في ضوء أهداف التنمية المستدامة التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. بعد ذلك قدمت الباحثة توصياتها المقترحة، في ضوء نتائج الدراسة والاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال تلك النتائج لتحقيق غاية البحث حيث ينقسم هذا الفصل إلى :

5.2 ملخص النتائج

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى معرفة واقع تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشرات التنمية " البعد الاجتماعي: التعليم والصحة " في ضوء أهداف التنمية المستدامة التي حددها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. توصلت الباحثة إلى نتائج واستنتاجات عديدة إلا أنه من الضروري الإشارة إلى غالبية الآراء سواء كانت للمعلمين أو للأطباء (عينة الدراسة) كانت تتسم بالتوافق التام بغض النظر عن الخصائص الديمغرافية حيث طغت طبيعته المهنة (التعليم. الطب) على أي تباين قد ينتج من الخصائص الديمغرافية حيث لوحظ توافق في اجابات المبحوثين في معظم محاور الدراسة. ولكن يمكن الإشارة لبعض النتائج الأساسية بالنقاط الآتية :

1. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ووفقاً لآراء المعلمين وما ورد في الخطة الاستراتيجية من غايات وأهداف وأنشطة ملتزمة بشكل متوسط في تفعيل الهدف الرابع من أهداف التنمية العالمية وهو ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع .
2. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية ملتزمة بشكل متوسط في تفعيل أهداف التنمية العالمية المستدامة للهدف الرابع بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع
3. وزارة التربية والتعليم تعاني من ضعف في تطبيق الغاية (ضمان التعليم الكامل والشامل للجميع) وذلك نتيجة إلى عدم متابعة الطلبة المتسربين من المدارس وتوجيههم إلى التعليم التقني أو المهني

4. تغيير المنهاج الفلسطيني بشكل مستمر وغير مدروس بشكل عميق واشمل لم يحقق أي تطور في قطاع التعليم الأكاديمي والمهني وقلل من تطوير العملية الإبداعية وتوسيع المدارك الفكرية لدى الطالب كما ويقلل من التطوير الإيجابي للمنهاج
5. وزارة الصحة الفلسطينية ملتزمة بشكل متوسط في تفعيل أهداف التنمية العالمية المستدامة الهدف الثالث من أهداف الصحة للجميع وذلك من توفير مراكز صحية في كل تجمع سكني وكذلك من خلال العدالة في توزيع الأدوية والعلاجات للأمراض المزمنة
6. تلتزم وزارة الصحة بشكل متوسط في تطبيق اللوائح والأنظمة الخاصة بسلامة الطعام والغذاء من خلال المتابعة الميدانية الدورية
7. تعاني وزارة الصحة الفلسطينية من ضعف الامكانيات(نقص في عدد الاسرة) ونقص في المهارات لإدارة النفايات الصلبة داخل التجمعات السكنية

3.5 التوصيات

وبناء على ما تم استخراجه من نتائج واستنتاجات الدراسة يمكننا الخروج بعدة توصيات وهي كالتالي حسب كل مؤشر

التوصيات التي لها علاقة بمؤشر التعليم

1. ضرورة إعداد بيئة صالحة للتعليم والتعلم من خلال تحديد احتياجات الطلبة والمعلمين في المقام الأول ودراسة واقعهم قبل الإقدام على أية خطوة تتعلق بتحسين المناهج وإجراء تقويم خارجي للمنهاج الفلسطيني من قبل المعلمين أنفسهم ومن قبل جهات مستقلة محايدة
2. ضرورة إنشاء مدارس تعليم تقني أو مهني في كل محافظة نظراً للتوجه الجديد إلى سوق العمل والذي لا يحتاج مؤهلات جامعية للإنخراط فيه
3. يكون المعلم الفلسطيني هو الأساس في العملية التعليمية وأن يتم الإهتمام بالمعلم ورعايته اقتصادياً، واجتماعياً، ومهنياً باعتباره حجر الزاوية في قيادة العملية التعليمية سواء في المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة أو المدارس التابعة لوكالة الغوث الدولية
4. ربط مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بالاحتياجات الفعلية لمنظومة التعليم مع ضرورة تفعيل الجوانب التطبيقية لعملية التعلم
5. توسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية في المجالات العلمية والتقنية

6. ضرورة وضع قوانين رادعة لكل الأطراف التي لها علاقة بعملية التعليم لضمان عدم حدوث أية تجاوزات أو اعتداءات على أي طرف
- التوصيات التي لها علاقة بمؤشر الصحة**
7. تخصيص موازنة خاصة لإدارة النفايات الصلبة داخل التجمعات السكنية وتوفير أماكن خاصة بعيدة عن التجمعات السكنية لمعالجة النفايات الصلبة وغير الصلبة
8. ضرورة تشديد الرقابة على القطاع الخاص وخصوصاً أصحاب مقالع الحجارة والمصانع وخصوصاً التي تكون بين تجمعات سكنية لما لها من أضرار على المستوى البعيد على صحة الإنسان والحيوان والنبات
9. إيجاد حلول سريعة لمشكلة نقص الأسرة داخل المستشفيات الفلسطينية في ظل الغاء التحويلات الطبية إلى مستشفيات الداخل المحتل أو إلى الأردن
10. ضرورة تفعيل قوانين صارمة وعادلة لمحاسبة المسؤولين عن الأخطاء الطبية داخل المستشفيات الفلسطينية
11. ضرورة وضع قوانين رادعة لأي تجاوز أو اعتداء يحصل على الطواقم الطبية أو مقرات المستشفيات أو المراكز الصحية لضمان عدم حدوث أية تجاوزات أو اعتداءات على أي طرف

قائمة المراجع والملاحق

المراجع

1. اسماعيل معتصم (2015) دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة (سورية نموذجاً) جامعة دمشق - سورية
2. الأمم المتحدة (2015)، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية
3. الجمعية العامة/ الأمم المتحدة، (2015)، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام (2030) مؤتمر قمة الأمم المتحدة لإعتماد خطة التنمية لما بعد عام
4. القحطاني شايع (2011)، التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية، المملكة العربية السعودية
5. الكرد ضياء (2018)، الدور المأمول من الجامعات الفلسطينية في تعزيز التنمية المستدامة/ مؤتمر التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة نابلس- فلسطين
6. المراقب الإقتصادي (2018)، الوضع الفلسطيني الراهن والسياسات الإقتصادية اللازمة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية والفلسطيني (ماس)
7. المنتدى الإقتصادي (2018)، مؤشر جودة التعليم الصادر عن المنتدى الاقتصادي دافوس عام
8. المنظمة العربية للثقافة والفنون (2016)، الخطة الاستراتيجية (2017-2022)
9. اليونسكو (2016)، اليونسكو للإحصاء سلسلة ندوات عبر الإنترنت في أيلول/سبتمبر 2016 حول مؤشرات التنمية
10. إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (2018)، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية لدولة فلسطين (2018-2022)، رام الله - فلسطين
11. أبو النصر مدحت، محمد ياسمين (2017)، التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتاتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، جامعة حلوان مصر

12. بدران أحمد، (2014)، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية كلية الاقتصاد- مصر
13. جعص سمر (2013)، تقييم مدى تطابق البعد الإجتماعي في خطط الإصلاح والتنمية الفلسطينية (2008-2013) مع أهداف الألفية، القدس- فلسطين
14. جلال، أحمد، (2017). الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
15. جمعة مصطفى (2016)، التنمية المستدامة وأهدافها/ صفحة الألوكة الثقافية الإلكترونية رابط https://www.alukah.net/culture/0/106339/?fbclid=IwAR1lbI437V6sXEBiWBFvYB3P87pPYD5-DvAEkhJleW_Sb8O25Ix2O4bMRas
16. حسن فؤاد، وآخرون(2001)، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، دار النشر وتوزيع الكتاب الجامعي- جامعة حلوان، مصر
17. خضير منعم (2017)، قياس وتحليل أثر مؤشرات الخدمات الصحية في مؤشر التنمية البشرية في العراق للمدة (2005-2015)، العراق
18. خنجي زكريا(2019) البُعد الاجتماعي ومؤشراته في التنمية المستدامة/ صفحة أخبار الخليج، البحرين http://www.akhbaralkhaleej.com/news/article/1171938?fbclid=IwAR0hagnLr9yC1U6wKeZ6OgvGhudJ9tv15IOWdy8oRXcMl_3wsC3feasmU4
19. دولة فلسطين (2018)، الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة (2030)، فلسطين- رام الله
20. دويكات (2012)، دور الدراسات العليا والبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، نابلس فلسطين
21. ديوان المراجعة القومي(2016)، تقرير عن جاهزية دولة السودان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة(2015 - 2030)، الخرطوم- السودان

22. شيلي، إلهام، (2014) دور استراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية- الجزائر
23. طالب وآخرون (2017)، مجلة الدراسات الإسلامية والفكر للبحوث التخصصية/ التنمية وأثرها في المجتمعات الإسلامية لتحقيق التنمية المستدامة-الجامعة الإسلامية ماليزيا
24. عبد الفتاح نصر الله، 2019(التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة) جامعة بيرزيت - فلسطين
25. عفانة مؤيد (2018) موازنة الصحة للأعوام (2016-2017-2018)، مفتاح/ رام الله- فلسطين
26. عفونة سائد (2014)، واقع مؤشر التعليم في المدارس الفلسطينية ما بعد نشوء السلطة الفلسطينية، فلسطين
27. علي آمنة (2015)، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة طريق القياس والتقييم، مجلة المخطط والتنمية العدد (32)
28. عويس منى (2001)، الدعائم الأساسية لمنظور التنمية الاجتماعية، مصر
29. فريق الأمم المتحدة القطري (2016)، التحليل القطري المشترك للأراضي الفلسطينية المحتلة/ لكي لا يترك أحد خلف الركب: نظرة إلى الضعف والحرامان الهيكلية في فلسطين، فلسطين
30. مديرية التربية والتعليم ضواحي القدس(2019) اجتماع خاص بمديري ومديرات المدارس الخاصة والحكومية في ضواحي القدس، مقابلة مع مدير مديرية التربية والتعليم الأستاذ أحمد سامي بتاريخ 2019/9/17 ل طرح بعض القضايا التي تتعلق بالتعليم بشكل عام في فلسطين والتعليم في ضواحي القدس
31. مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2018 فلسطين تحت الاحتلال هل ما زالت أهداف التنمية المستدامة ممكنة 2030
32. مركز الإنتاج الإعلامي(2003) التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات تصدرها جامعة الملك عبد العزيز، السعودية

33. معهد الأبحاث التطبيقية- أريج (2012) دراسة التجمعات السكنية دليل بلدة السواحة الشرقية
34. معهد الأبحاث التطبيقية- أريج (2012) دراسة التجمعات السكنية دليل بلدة الشيخ سعد
35. معهد الأبحاث التطبيقية- أريج (2012) دراسة التجمعات السكنية دليل بلدة العيزرية تشمل تجمع الجهالين
36. معهد الأبحاث التطبيقية- أريج (2012) دراسة التجمعات السكنية دليل بلدة حزما
37. معهد الأبحاث التطبيقية- أريج (2012) دراسة التجمعات السكنية دليل بلدة أبوديس
38. معهد الأبحاث التطبيقية- أريج (2012) دراسة التجمعات السكنية دليل بلدة عناتا
39. منظمة الأمم المتحدة (2016)، الموقع الرسمي للأهداف الإنمائية المستدامة (2016-2030)
[/http://www.un.org/sustainabledevelopment](http://www.un.org/sustainabledevelopment)
40. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2015)، استراتيجية اليونسكو للتعليم (2014-2021)، اليونسكو
41. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2013)، اقتراح وضع برنامج عمل عالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة متابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام (2014)، المؤتمر العام للدورة السابعة والثلاثون
42. منظمة الصحة العالمية (2017)، قطاع الصحة تتبع مسار التغطية الصحية الشاملة: (التقرير العالمي للرصد لعام 2017 منظمة الصحة العالمية)
43. مهدي وآخرون (2006)، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، كربلاء- العراق
44. نصر الله عبد الفتاح (2019)، التحديات التي تواجه تعزيز التنمية المستدامة في قطاع غزة، المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة في ظل الصراعات والأزمات- جامعة بيرزيت فلسطين

45. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية(2014)، سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات (تجربة دولة فلسطين)، ورقة بحثية مقدمة لإجتماع فريق الخبراء حول التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية، بيروت- لبنان
46. وزارة التربية والتعليم العالي(2017-2018)، الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي (2017-2018)، دولة فلسطين رام الله
47. وزارة التربية والتعليم العالي(2017)، الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم (2017-2022) النسخة المطورة للإستراتيجية الثالثة للتعليم ، رام الله- فلسطين
48. وزارة التعليم، وزارة التخطيط والمعلومات(2018)، دليل المؤشرات التعليمية، الإصدار الأول، المملكة العربية السعودية
49. وزارة الصحة الفلسطينية (2017) التقرير السنوي-رام الله فلسطين
50. وزارة الصحة الفلسطينية (2017)، التقرير الصحي السنوي فلسطين(2016)، الإدارة العامة للسياسات الصحية والتخطيط مركز المعلومات الصحية الفلسطيني، فلسطين
51. وكالة الغوث الدولية (2018)، التقرير السنوي للأراضي الفلسطينية وشؤون اللاجئين(2017-2018)
52. Assistant Deputy of Planning ،Health Annual Report Palistine (2018)
Affairs General Directorate of Heath Policies and Planning Palestinian
Health Information Center، فلسطين

الملاحق

ملحق رقم(1) بيانات عامة عن المناطق الجغرافية التي تم استهدافها ضمن الحدود المكانية للدراسة

#	اسم القرية	عدد السكان	المساحة الكلية للبلدة/ القرية بالدونم	عدد المدارس/ جامعات	عدد المراكز الطبية
1	العيزرية	21175	11,179	(8) حكومية	(1) مقر لمديرية الصحة الفلسطينية
				(10) خاصة	(2) مركز خاص
				فرع جامعة القدس المفتوحة - القدس	(1) تابع لبلدية القدس
2	أبوديس	12251	27,869	(1) حكومية	(1) مركز طوارئ تابع لمستشفى المقاصد الاسلامية
				7 خاصة	(1) عيادة حكومية
				جامعة القدس	
3	السواحة الشرقية	6204	69242	4 حكومية	(1) عيادة حكومية
4	الشيخ سعد	2776	1529	2 حكومية	(1) عيادة حكومية
5	تجمع عرب الجهالين	1856	تصنف ضمن أراضي بلدة العيزرية	2 حكومية	لا يوجد
6	عناتا	16919	24,026	6 حكومية	(1) حكومي
				6 خاصة	(2) خاص
7	حزما	7118	10438	4 حكومي	(1) حكومي
				1 خاصة	

ملحق رقم(2) أعداد المعلمين حسب التوزيعات الجغرافية لمناطق السكن ضمن الحدود المكانية للدراسة للعام
2020-2019

عدد المعلمين حسب الجنس والسلطة المشرفة للعام الدراسي 2020-2019

التجمع السكاني	حكومة			وكالة			خاصة	
	عدد المعلمين/ذكور	عدد المعلمين/إناث	المجموع	عدد المعلمين/ذكور	عدد المعلمين/إناث	المجموع	عدد المعلمين/ذكور	عدد المعلمين/إناث
ابو ديس	31	73	104	5	17	22	2	79
السواحة الشرقية	24	41	65	0	0	0	0	0
الشيخ سعد	8	40	48	0	0	0	0	0
العيزرية	43	121	164	0	0	0	46	130
حزما	20	62	82	0	0	0	0	9
عرب الجهالين (سلامات)	21	42	63	0	0	0	0	0
عناتا	44	86	130	0	0	0	21	106
المجموع	191	465	656	5	17	22	69	324

ملحق رقم(3) نموذج الجدول الإحصائي لتوزيع القوى العاملة في مديريات الرعاية الصحية الأولية حسب
مديرية الصحة ووزارة الصحة في فلسطين، 2018

جدول (145) توزيع القوى العاملة في مديريات الرعاية الصحية الأولية حسب مديرية الصحة والمهنة ووزارة الصحة، الضفة الغربية، فلسطين 2018

Annex (145) Distribution of PHC Human Resources by Health Directorate and Profession in MoH, West Bank, Palestine 2018

المهنة	المجموع العام	إدارة وخدمات	مهن طبية مساندة	قابلة	مرضى	صيدلاني	طبيب أسنان	مجموع الأطباء	طبيب		مديرية الصحة
									عام	اختصاصي	
جنين	302	77	58	20	70	18	7	52	3	49	
طوباس	140	36	35	8	24	6	6	25	3	22	
طولكرم	236	49	56	21	61	15	5	29	1	28	
نابلس	312	66	61	14	103	17	5	46	7	39	
قلقيلية	156	43	26	3	43	12	2	27	4	23	
سلفيت	136	35	31	3	35	6	3	23	4	19	
رام الله والبيرة	339	66	73	12	104	12	10	62	12	50	
أريحا والأغوار	114	37	27	3	19	3	6	19	4	15	
القدس	174	34	42	9	40	8	2	39	8	31	
بيت لحم	205	43	47	3	55	9	9	39	8	31	
شمال الخليل	124	15	41	8	22	7	2	29	4	25	
الخليل	277	65	71	9	71	7	7	47	8	39	
جنوب الخليل	179	53	36	6	47	6	3	28	2	26	
بشا	109	31	19	1	25	6	2	25	3	22	
مركز الطوارئ والولادة الآمنة - الناطورية	49	12	11	8	7	2	0	9	3	6	
المجموع	2,852	662	634	128	726	134	69	499	74	425	

ملحق رقم(4) رسالة طلب تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

حضرة الدكتور/الأستاذ.....المحترم.

تحية مقدسية وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية (البعد الاجتماعي ضمن محاور التعليم، الصحة)، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، وعليه أرجو من حضرتكم تحكيم استبانة الدراسة لما عهدناه فيكم من خبرة ومعرفة علمية في البحوث العلمية.
شاكرة لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير

إشراف الدكتور: عبد الوهاب الصبّاغ

إعداد الطالبة: منال حمّاد

ملحق رقم(5) أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)

#	اسم المحكم	مكان العمل	المسمى الوظيفي
1	د. أحمد حرزالله	جامعة القدس	مدير معهد التنمية
2	د. منصور غرابة	جامعة القدس	أكاديمي في الجامعة
3	د. سعدي الكرنز	جامعة القدس	أكاديمي في الجامعة
4	أ. حمدان الصالح	جامعة بيرزيت	أكاديمي في الجامعة



بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development



التاريخ: 2019/7/1

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج التنمية المستدامة - بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية - جامعة القدس بأن الطلبة منال محمد حماد ورقمها الجامعي "21612647".

هي إحدى طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس تقوم بعمل بحث عن

" مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء اهداف التنمية المستدامة العالمية البعد الاجتماعي قطاع الصحة والتعليم"

وعليه يرجى مساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

د. عزمي الاطرش

مدير معهد التنمية المستدامة

ملحق رقم(7) نموذج الاستبانة الخاص بالرسالة



جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

برنامج الدراسات العليا في التنمية المستدامة

مسار بناء المؤسسات والتنمية البشرية

حضرة الاستاذة/ة الموظف/ة

تقوم الباحثة في دراسة مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية

(البعد الاجتماعي قطاع التعليم)

أرجو التعاون معنا بتعبئة هذه الاستبانة، وذلك بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بأن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك، شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

الطالبة: منال حماد

1Q. يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (X)

- 1.1 الجنس : ذكر أنثى
- 2.1 المؤهل العلمي: الثانوية العامة بكالوريوس ماجستير دكتوراه
- 2.2 سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل 5-10 سنوات 10 سنوات فأكثر.
- 2.3 العمر:

القسم الثاني : فيما يلي مجموعة من العبارات خاصة بقطاع التعليم، يرجى منكم التكرم باختيار الإجابة المناسبة بعد قراءة العبارات الآتية

Q 2. المحور الأول: تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر التعليم الجيد والشامل للجميع

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					1.2 حققت وزارة التربية والتعليم العدالة في فرص التعليم في المناطق الواقعة عند نقاط التماس مع الاحتلال الإسرائيلي
					2.2 حققت وزارة التربية والتعليم العدالة في فرص التعليم مع ذوي الاحتياجات الخاصة
					3.2 حققت وزارة التربية والتعليم العدالة في فرص التعليم بين الذكور والإناث
					4.2 حقق تغيير المناهج الفلسطينية التطور في قطاع التعليم الأكاديمي والمهني وأصبح على مستوى المنطقة
					5.2 توظف وزارة التربية والتعليم التكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية
					6.2 تستخدم وزارة التربية والتعليم أدوات تقييم وآليات واضحة ومحددة لقياس التقدم في برامجها وسياساتها
					7.2 تقوم وزارة التربية والتعليم بتأهيل المعلمين تأهيلاً فعالاً لمواكبة تطور المناهج
					8.2 لوزارة التربية والتعليم دور فاعل في تأمين الموارد البشرية الفاعلة في المدارس الخاصة
					9.2 لوزارة التربية والتعليم دور فاعل في تأمين الموارد المالية الفاعلة في المدارس الخاصة

Q 3. المحور الثاني: تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين والبقاء في التعليم

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					1.3 تلتزم وزارة التربية والتعليم بتوفير الجودة المعرفية والمعلوماتية في المدارس

					2.3 تلتزم وزارة التربية والتعليم بمتابعة الطلبة المتسربين من المدارس وتوجيههم إلى التعليم التقني أو المهني.
					3.3 تراعي وزارة التربية والتعليم في بناء المرافق التعليمية الفروق بين الجنسين.
					4.2 تراعي وزارة التربية والتعليم في بناء المرافق التعليمية ذوي الإعاقة
					5.3 تهدف وزارة التربية والتعليم في بناء المرافق التعليمية إلى تهيئة بيئة تعليمية فعالة وأمنة
					6.3 تلتزم وزارة التربية والتعليم بتوفير الوسائل التعليمية اللازمة لتحقيق الاهداف التربوية
Q 4. المحور الثالث : تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر تحسين نوعية التعليم					
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					1.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على التطوير الايجابي للمناهج بشكل مستمر
					2.4 تعمل المناهج المدرسية في تطوير العملية الإبداعية وتوسيع المدارك الفكرية لدى الطالب
					3.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على تحويل التعليم من التعليم التقليدي إلى التعليم بأساليب علمية وحديثة.
					4.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على تطبيق التعليم عن بعد لتسهيل العملية التعليمية
					5.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على تطبيق التعليم الإلكتروني لضمان توفير عملية التعلم للجميع
					6.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على دعم حرية البحث العلمي والإبداع الثقافي والأدبي والفني في المدارس
					7.4 توظف وزارة التربية والتعليم التكنولوجيا بشكل فعال في العملية التعليمية
					8.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير كوادر مؤهلة لتدريب الطلاب الملتحقين بالتعليم التقني
					9.4 تعمل وزارة التربية والتعليم على توفير بيئة آمنة لإحتضان المواهب العلمية لطلبة المدارس

انتهى ، شكراً لكم



جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

برنامج الدراسات العليا في التنمية المستدامة

مسار بناء المؤسسات والتنمية البشرية

حضرة الطبيب/ة الموظف/ة

تقوم الباحثة في دراسة مؤشرات التنمية الفلسطينية في ضوء أهداف التنمية المستدامة العالمية

(البعد الاجتماعي قطاع الصحة)

أرجو التعاون معنا بتعبئة هذه الاستبانة، وذلك بما يتوافق مع وجهة نظرك، علماً بأن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك، شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

الطالبة: منال حماد

1Q. يرجى الإجابة على الأسئلة التي تتضمن معلومات عامة بوضع إشارة (X)

- 1.2 الجنس : ذكر أنثى
- 2.4 المؤهل العلمي: الثانوية العامة بكالوريوس ماجستير دكتوراه
- 2.5 سنوات الخبرة: 5 سنوات فأقل 5-10 سنوات 10 سنوات فأكثر.
- 2.6 العمر:

Q 2. المحور الثاني : تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع

معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					1.2 تعمل الحكومة على توفير استدامة مالية لنظام الرعاية الصحية في فلسطين
					2.2 تهتم الحكومة ووزارة الصحة على توفير الرعاية النفسية للمرضى
					3.2 هنالك تكامل في البرامج الصحية والنفسية من قبل وزارة الصحة
					4.2 هنالك تكامل في توزيع الأطباء ذوي الاختصاصات المختلفة داخل المستشفيات الفلسطينية
					5.2 هنالك تكامل في توزيع الممرضين / الممرضات ذوي الكفاءات داخل المستشفيات الفلسطينية
					6.2 هنالك خدمات متكاملة وشاملة داخل المستشفيات الفلسطينية
					7.2 هنالك عدد أسرة كافية داخل المستشفيات يستوعب أعداد المرضى القادمين
					8.2 هنالك أدوية مجانية للأمراض المزمنة داخل المستشفيات ومستودعات وزارة الصحة
					9.2 الطواقم الطبية داخل المستشفيات مؤهلة ومدربة بشكل صحيح لإستقبال المرضى كل حسب تخصصه
					10.2 غرف الطوارئ في المستشفيات والمراكز الطبية مؤهلة بشكل عام لإستقبال الحالات المرضية
					11.2 تعمل وزارة الصحة الفلسطينية على توفير مراكز صحية في كل تجمع سكني
					12.2 هنالك متابعة دورية لمحاسبة الأخطاء الطبية
					13.2 يتم العمل على محاسبة المقصرين من الطواقم الطبية في حال تبين هنالك خطأ طبي

					14.2 تعمل وزارة الصحة الفلسطينية على المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية الطبية من أجل نقل الخبرات والمهارات إلى المستشفيات الفلسطينية
Q 3. المحور الثالث : تطبيق السلطة الوطنية الفلسطينية لمؤشر الارتقاء بصحة المواطن					
معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	الفقرة
					1.3 هنالك عدالة في توزيع الأدوية والعلاجات للأمراض المزمنة
					2.3 تعمل السلطة الفلسطينية على تفعيل آليات للحد من الأضرار الناجمة عن السكن بالقرب من مقالع الحجر والمناطق الصناعية
					3.3 تدعم وزارة الصحة الأبحاث الطبية المتعلقة بالأمراض المزمنة
					4.3 يتم تطبيق اللوائح والأنظمة الخاصة بسلامة الطعام والغذاء
					5.3 هنالك فحص دوري لمياه الشرب من حيث صلاحيتها للإستخدام الآدمي
					6.3 هنالك إشراف رسمي ودوري على شبكات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه
					7.3 هنالك متابعة حقيقية وإشراف من قبل الوزارة والجهات المختصة على مبيدات القوارض والحشرات المقدمة للمزارعين
					8.3 تخضع المباني والمنشآت السكنية إلى شروط السلامة العامة في كافة المناطق
					9.3 تعمل السلطة الفلسطينية من خلال سلطة جودة البيئة على إدارة النفايات الصلبة داخل التجمعات السكنية

انتهى ، شكراً لكم

فهرس الملاحق

78.....الملاحق.....
ملحق رقم(1) بيانات عامة عن المناطق الجغرافية التي تم استهدافها ضمن الحدود المكانية للدراسة 78
ملحق رقم(2) أعداد المعلمين حسب التوزيعات الجغرافية لمناطق السكن ضمن الحدود المكانية للدراسة للعام 2019-2020..... 79
ملحق رقم(3) نموذج الجدول الإحصائي لتوزيع القوى العاملة في مديريات الرعاية الصحية الأولية حسب مديريةية الصحة ووزارة الصحة في فلسطين، 2018..... 79
ملحق رقم(4) رسالة طلب تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)..... 80
ملحق رقم(5) أسماء أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة (الاستبانة)..... 81
ملحق رقم(6) كتاب تسهيل مهمة للطالب..... 82
ملحق رقم(7) نموذج الاستبانة الخاص بالرسالة..... 83

فهرس الجداول

الجدول(1.3) توزيع عيّنة الدراسة حسب الجنس:	43
الجدول(2.3) توزيع عيّنة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي :	43
الجدول(3.3) توزيع عيّنة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	454
الجدول(4.3) توزيع عيّنة الدراسة حسب متغير العمر:	454
جدول رقم (5.3): قيم معامل ثبات كرونباخ الفا حسب المحاور وعدد الأسئلة لاستبانة في مجال التعليم.....	476
جدول رقم (6.3): قيم معامل ثبات كرونباخ الفا حسب المحاور وعدد الأسئلة لاستبانة في مجال الصحة :	476
الجدول (7.3) المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة الخاصة باستبانة المعلمين	510
الجدول (8.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الأول: مؤشر التعليم الجيد والشامل للجميع	510
الجدول (9.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الثاني: مؤشر تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم.....	53
الجدول (10.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الثالث: مؤشر تحسين نوعية التعليم.....	565
الجدول (11.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الأول: مؤشر توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع.....	587
الجدول (12.3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة للمحور الأول: مؤشر توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع .	59
الجدول (13.3) المتوسطات الحسابية لجميع محاور التعليم والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس	632
الجدول (14.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور التعليم والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	632
الجدول (15.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور التعليم والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	643
الجدول (16.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور التعليم والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير العمر	654
الجدول (17.3) المتوسطات الحسابية لجميع محاور التعليم والدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس	665
الجدول (18.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور الصحة والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	66
الجدول (19.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور الصحة والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.....	687
الجدول (20.3) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لجميع محاور الصحة والمعدل العام لأداة الدراسة تبعاً لمتغير العمر	698
جدول (21.3) : اختبار L.S.D./متغير العمر.....	69

فهرس المحتويات

الإهداء.....	د.....
إقرأ.....	أ.....
شكر وعران:.....	ب.....
مصطلحات الدراسة.....	ج.....
الملخص.....	ه.....
Abstract.....	ح.....
الفصل الأول.....	1.....
الإطار العام للدراسة.....	1.....
1.1 المقدمة.....	1.....
2.1 مشكلة الدراسة.....	3.....
3.1 مبررات الدراسة:.....	4.....
4.1 أهمية الدراسة.....	4.....
5.1 أهداف الدراسة.....	5.....
6.1 أسئلة الدراسة.....	6.....
7.1 فرضية البحث:.....	6.....
8.1 نموذج الدراسة (المتغيرات).....	7.....
9.1 حدود الدراسة.....	7.....
10.1 هيكل الدراسة.....	8.....
الفصل الثاني.....	9.....
الإطار النظري والدراسات السابقة.....	9.....
1.2 المقدمة.....	9.....

1.2.1 ماذا نقصد بالتنمية: 11

2.2 التنمية المستدامة وأهدافها 12

1.2.2 مفهوم التنمية المستدامة 12

3.2.2 متطلبات التنمية المستدامة 13

4.2.2 وسائل ومداخل تحقيق التنمية 13

3.2 أبعاد التنمية المستدامة 14

4.2 مفهوم البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة 16

1.4.2 مفهوم التنمية الاجتماعية 17

2.4.2 أهداف التنمية الاجتماعية: 18

3.4.2 فلسفة التنمية الاجتماعية 19

5.2 أهداف الألفية الإنمائية 2000-2015 20

6.2 تقرير الأمم المتحدة ضمن أهداف التنمية الإنمائية (2016-2030) 22

1.6.2 الأهداف الإنمائية للألفية 2016-2030 23

7.2 الإستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة (2030) 25

1.7.2 إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية دولة فلسطين (2018-2022) 25

2.7.2 الخطة الوطنية الفلسطينية (2018-2022) والهدف الرابع عدم ترك احد خلف الركب (التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية) 26

8.2 مؤشر التعليم 27

1.8.2 أسس لقياس مؤشر التعليم الجيد 27

2.8.2 مؤشرات التعليم حسب الخطط الإستراتيجية الدولية، العربية والفلسطينية 27

1.2.8.2 (قطاع التعليم الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) (استراتيجية اليونسكو للتعليم 2014-2021) 28

2.2.8.2 (الخطة الاستراتيجية لمنظمة العربية للثقافة والفنون، 2017-2022) 29

3.2.8.2 (الخطة الاستراتيجية الفلسطينية لقطاع التعليم، 2017-2022) 29

9.2 مؤشر الصحة 30

1.9.2 قطاع الصحة: تتبع مسار التغطية الصحية الشاملة: (التقرير العالمي للرصد لعام، 2017 لمنظمة الصحة العالمية)..... 31

2.9.2 وكالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وخطة العمل خلال العام (2017-2018)..... 33

3.9.2 وزارة الصحة الفلسطينية..... 33

الإستراتيجية الصحية الوطنية (2017-2022)..... 33

2.2 الدراسات السابقة: 36

دراسات فلسطينية..... 36

دراسات عربية..... 38

دراسة دولية..... 40

التعقيب على الدراسات السابقة..... 40

الفصل الثالث 43

منهجية وإجراءات البحث 43

المقدمة 43

1-3 منهج الدراسة 43

2-3 مجتمع الدراسة 44

3-3 عينة الدراسة: 44

4-3 أداة الدراسة 45

الاستبانة: 45

5-3 صدق أداة الدراسة 46

6-3 ثبات أداة الدراسة 47

6-3 حدود الدراسة 48

7-3 المعالجة الإحصائية 48

8-3 متغيرات الدراسة 49

الفصل الرابع 50

1.4 نتائج الدراسة 50

2.4 النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة: 50

3.4 فرضيات الدراسة: 62

الفصل الخامس 71

ملخص النتائج والتوصيات 71

5.1 مقدمة 71

5.2 ملخص النتائج 71

3.5 التوصيات 72

قائمة المراجع والملاحق 74

المراجع 74

الملاحق 79

فهرس الملاحق 92

فهرس الجداول 93

فهرس المحتويات 94